** المالية العامة **

مفهوم المالية العامة :-

يمثل علم المالية العامة مرادف لمادة المال العام حيث تهتم بدراسة دور الحكومة في سعيها لتحقيق أهداف المجتمع من خلال أدوات رئيسية تتمثل في النفقات العامة ، والايرادات العامة ، الموازنة العامة

- وبداية نستعرض النقاط الأتية :-
-

أولا:- أن في المجتمعات الديمقراطية توجد ثلاث أنواع من السلطة هي كما يلي

1- السلطة التشريعية (نواب أو ممثلي الشعب)
2- السلطة القضائية
3- السلطة التنفيذية (الحكومة)

ثانيا :- أن الحكومة تشمل الجهات التي تقدم خدمات للمجتمع ولاتسعي لتحقيق ربح مثل (الدفاع والامن والعدالة والتعليم والصحة) وهذا ما يميزها عن شركات القطاع العام أو شركات قطاع الأعمال العام والذي يتولي انتاج وتوزيع سلع وخدمات وهي غالبا ما تسعي الي تحقيق الربح .

ثالثا :- أن أهداف المجتمع التي تسعي الحكومة الي تحقيقها تتمثل في .

1- اشباع الحاجات العامة
2- تحقيق التنمية الاقتصادية بما تعنيه من (دفاع و أمن وعدالة وتعليم وصحة وكفاءة الاستغلال الكاما والمثل للموارد الاقتصادية للدولة)
3- تحقيق عدالة توزيع الدخول والثروات بين أفراد المجتمع مع مراعاة أن العدالة لا تعني المساواة في التوزيع بل أن المساواة بين المختلفين في القدرات .
4- تحقيق الاستقرار الاقتصادي بما يعنيه من علاج للكساد والبطالة والتضخم وانخفاض متوسط دخول الافراد

رابعا :- لاحظ أن الاهداف السابقة أهداف رئيسية لأ ي حكومة أي أن تلك الاهداف لا تختلف من مجتمع الي أخر وانما يختلف ترتيبها وأهميتها النسبية ووسائل تحقيقها .

** الضرائب **

- * مفهوم الضريبة :- تعرف الضريبة بأنها فريضة الزامية ، تفردها الدولة ، ويلتزم الممول بأدائها بلا مقابل تمكينا للحكومة لتحقيق أهداف المجتمع .

ونلاحظ أن هذا التعريف يشتمل علي أربعة أركان هي كما يلي .

الركن الأول : الضريبة فريضة الزامية أي اجبارية وبالتالي من يتهرب منها يتعرض للمسألة القانونية والت قد تصل في بعض الدول الي السجن لذلك لا تفرض الضرائب ولا تعدل ولا تلغي الا بقانون يوافق عليه أغلبية أعضاء السلطة التشريعية (مجلس الشعب) .
ملحوظة – في بعض الحالات ولاسباب مبررة وكما يحدث في الضرائب الجمركية يتم تعديل الضريبة بقرار جمهوري علي أن يعرض علي السلطة التشريعية خلال خمسة عشر يوما أو في أول جلسة انعقاد لمجلس الشعب فاما أن يقره أو يعدله أو يلغيه من تاريخ صدوره وذلك لما تتميز به الضرائب الجمركية من تأثير علي اقتصاد البلاد يتطلب تعديلها السرعة والسرية .

الركن الثاني :- الضريبة تحددها أو تفرضها الدولة وذلك حسب الهدف من فرض الضريبة وليس (كما هو شائع) حسب القدرة علي اكتساب الدخل فمثلا لو أن هناك خطة للحكومة بتشجيع استصلاح الاراضي في المجتنعات العمرانية الجديدة تعامل هذه المشروعات معاملة ضريبية مخففة بغض النظر عن قدرتها علي الدفع بغرض ازدهار استصلاح الاراضي وزيادة الاراضي الزراعية (وهذا ما يطلق عليه السياسة الضريبية) .

الركن الثالث : الضريبة تدفع بلا مقابل وذلك وفقا لفكرة التضامن الاجتماعي بعني أنه لا علاقة بين ما تدفعه من ضرائب وما يعود عليك من الخدمات العامة . فمثلا نجد أن هناك من يدفع الضرائب التي يبني منها المدارس الحكومية ولكنه يدخل أولاده المدارس الخاصة وذلك لايبرر عدم سداده للضريبة .

الركن الرابع : الغرض من الضريبة تحقيق أهداف المجتمع . السابق ذكرها

ملحوظة هامة : ان الضرائب ليست مجرد أداة لجمع الاموال ونستدل علي ذلك بقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه (من طلب الخراج بلا عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد ولم يستقم أمره الا قليلا)

انما للضرائب دور اقتصادي ودور اجتماعي ودور سياسي علاوة علي دورها التمويلي .

** أنواع الضرائب وأساليب فرضها **

**- يمكن تقسيم الضرائب اعتمادا علي عدد من المعايير وذلك كالتالي .

أولا :- أنواع الضرائب من حيث عددها :- وفقا لهذا المعيار تنقسم الضرائب إلي ما يلي .

1- نظام الضريبة الوحيدة 2- نظام الضرائب المتعددة

1- نظام الضريبة الوحيدة :- في ظل هذا النظام تكتفي الحكومة بفرض ضريبة تمثل كل نظام الضريبة داخل الدولة
- ويلاحظ علي هذا النظام أنه كثير العيوب .... وتتلخص تلك العيوب فيما يلي :
أ- يزيد من التهرب الضريبي لأن العبيء الضريبي يكون كبير .
ب- نظام لا يمكن من تحقيق أهداف المجتمع لأنه من المستحيل أن تحقق ضريبة واحدة كل أهداف المجتمع الاقتصادية الاجتماعية.
ج- هو نظام ضريبي غير عادل حيث تفرض الضريبة علي طبقة أو فئة من المجتمع دون الطبقات الاخري .

- لذلك فان كافة النظم الضريبية في العالم تطبق نظام الضرائب المتعددة .
سؤال :- وضح لماذا توافق أو تعترض علي العبارة التالية فيما لا يزيد عن خمسة أسطر .

** من المؤكد أن نظام الضرائب المتعددة أفضل من نظام الضريبة الوحيدة مما يعني أن جودة النظام الضريبي تزيد كلما زاد عدد الضرائب المفروضة .

الجواب : - (العبارة خاطئة) حيث .
الشق الأول من العبارة صحيح وذلك لعيوب نظام الضريبة الوحيدة المشار إليها مسبقا في (أ ، ب ، ج) .
أما الشق الثاني من العبارة فهو خاطئ وذلك لأن جودة النظم الضريبية تقاس بمدي قدرتها علي تحقيق أهداف المجتمع وفقا لمبدأ الضريبة الوظيفية .

ثانيا : - أنواع الضرائب من حيث الوعاء الضريبي . (ويقصد بالوعاء الضريبي الشيء أو المادة الخاضعة للضريبة)

*- ووفقا لهذا المعيار قد يكون الوعاء هو الشخص نفسه فيما يطلق عليه ضرائب الرؤوس (أو ضرائب الأشخاص ، أو ضرائب الفردة) وقد يكون الوعاء هو الأموال (الضرائب علي الأموال) والتي تنقسم بدورها إلي
الضرائب علي الثروة , والضرائب علي الدخل ، والضرائب علي الإنفاق .

** رسم توضيحي لأنواع الضرائب من حيث الوعاء الضريبي **

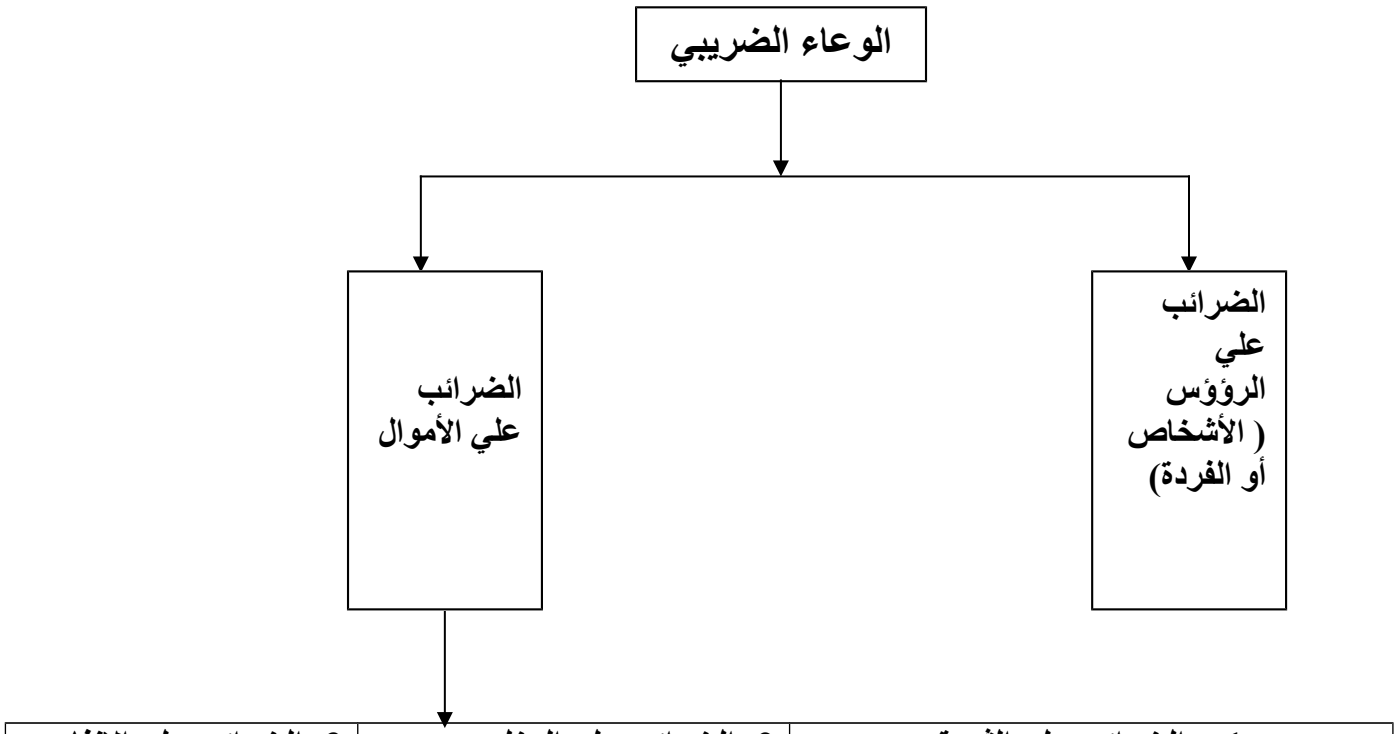

1- الضرائب علي الثروة	2- الضرائب علي الدخل	3- الضرائب علي الإنفاق
1- الضريبة التقليدية علي الثروة 2- الضريبة الاستثنائية علي الثروة ج- الضريبة علي الزيادة العفوية في الثروة د- الضرائب علي التصرف في الثروة التصرف في الثروة بين الإحياء التصرف في الثروة بسبب الوفاة ضريبة التركات ضريبة الأيلولة	أ- الضرائب النوعي علي الدخل ب- الضريبة الموحدة (الوحيدة)	أ- الضرائب علي السلع المنتجة محليا ب- الضريبة علي مرحلة واحدة 3- الضرائب علي جميع المراحل . الضريبة علي القيمة المضافة الضريبة علي رقم الأعمال

وسوف نتعرف علي أنواع الضرائب من حيث الوعاء الضريبي فيما يلي بشيء من التفصيل.

أولا : الضرائب علي الثروة

تعريف الثروة :- الثروة هي كل ما يمتلكه الفرد في لحظة معينة سواء كانت منقولة أو عقارية سواء كانت ملموسة أو معنوية ، سواء كانت تدر عائد أو لا تدر .
س- وضح لماذا توافق أو تعترض علي العبارة التالية مع التبرير ؟
***- الثروات المعنوية يمكن إخضاعها جميعا للضريبة ؟**
ج- (العبارة خاطئة) حيث أن الثروة المعنوية (غير الملموسة) إذا كانت تقبل التقويم النقدي مثل الاسم التجاري (شهرة المحل) يمكن فرض الضرائب عليها ، أما إذا كانت لا تقبل التقويم النقدي مثل الصحة والشرف والسعادة والسمعة هنا لا يمكن أن تخضع للضريبة .

س- فرق بين الدخل والثروة
ج-
تعريف الدخل :- هو عائد الثروة عن فترة معينة
تعريف الثروة :- الثروة هي كل ما يمتلكه الفرد في لحظة معينة سواء كانت منقولة أو عقارية سواء كانت ملموسة أو معنوية ، سواء كانت تدر عائد أو لا تدر .
***- من خلال هذا التعريف نلاحظ أن الدخل هو عائد الثروة أو أن الخل ما نحصل عليه خلال فترة زمنية معينة أي أن الفرق الوحيد بين الدخل والثروة هو توقيت القياس حيث الثروة تقاس في لحظة ما ، والدخل يقاس في نهاية فترة ما .**

س – قارن بين الضريبة التقليدية علي الثروة والضريبة الاستثنائية ؟
ج-
1- الضريبة التقليدية علي الثروة :-
هي الضريبة التي وعائها الثروة ولكنها تفرض بأسعار منخفضة تسمح للممول بدفعها من الدخل(عائد الثروة) دون المساس بقيمة الثروة ذاتها .

2- الضريبة الاستثنائية علي الثروة :
وهي ضريبة تفرض بأسعار مرتفعة للحصول علي موارد غير عادية أو بهدف مصادرة أجزاء من ثروات الأفراد ولذلك لا تفرض تلك الضريبة إلا في ظروف استثنائية مثل حالات الحروب .

ملحوظة هامة :- من أشهر أمثلة الضرائب التقليدية علي الثروة هي الضريبة علي الأرض الفضاء داخل كردون المدينة وبشرط أن تكون متصلة بجميع المرافق وكانت تفرض بمعدل 2 % سنويا ولكن المحكمة الدستوريا العليا قد أصدرت حكمها بعدم دستورية هذه الضريبة بدعوي أن هذه الضريبة سوف تستغرق ثمن الأرض في زمن غير بعيد .

س- ما رأيك في حكم المحكمة الدستوريا العليا ؟
ج- من الواضح أن المحكمة الدستوريا قد جانبها الصواب في هذا الحكم لعدة أسباب كما يلي
أن هذه الضريبة كانت تمارس دور وظيفي حيث كانت تحث أفراد المجتمع إما علي البناء علي الأرض بما يحل مشكلة الإسكان أو زراعتها بما يحل مشكلة الأمن الغذائي أو بيعها لمن يحسن استغلالها
ثم أن خمسون سنة زمن غير بعيد خاصة أن القيمة الرأسمالية للأرض في زيادة مستمرة وأن الأرض متصلة بجميع المرافق .

س- قارن بين الضريبة علي الزيادة العفوية في الثروة والإتاوة ؟

ج- <u>الضريبة علي الزيادة العفوية في الثروة :</u> هذه الضريبة تفرض علي الزيادة في الثروة وليست الثروة ذاتها مع ضرورة أن تكون الزيادة عفوية أي بدون أي جهد لا من الممول أو من الحكومة . ومثل هذه الزيادة العفوية جوائز شهادات اليانصيب أو زيادة قيمة العقارات بسبب مشكلة الإسكان أو التضخم .
<u>الإتاوة :-</u> هي قيام الحكومة بعمل قصد به نفع عام فعاد علي بعض الأفراد بنفع خاص (مثل إنشاء الجامعات أو الكباري والطرق) .

س- ما الفرق بين الضريبة علي التركات وضريبة الأيلولة ؟

ج- <u>الضريبة علي التركات</u> :- هي ضريبة تفرض علي صافي التركة ويقصد بصافي التركة إجمالي التركة بعد سداد الديون المستحقة .
أما <u>ضريبة الأيلولة</u> :- فوعائها نصيب كل وارث أو موصي له وتفرض بمناسبة توزيع التركة .

س- كانت ضريبة نقل الملكية (ضريبة التصرف في الثروة بين الأحياء) بمعدل 5 % ثم تم تخفيضها لتصبح بمعدل 2 % هل تتوقع أن يؤدي ذلك إلي زيادة الحصيلة أم انخفاضها ؟

ج- إن تخفيض سعر تلك الضريبة سوف يؤدي إلي زيادة الحصيلة حيث سوف يزيد إقبال أفراد المجتمع علي تسجيل ممتلكاتهم وعدم الاكتفاء بالعقود العرفية الابتدائية .

س- ما هي أنواع الفرائض المالية التي قد تدفعها عند قيامك بتسجيل عقار في الشهر العقاري ؟

ج-
1- رسم التسجيل وهو مقابل خدمة الإشهار .
2- إتاوة إذا كانت قيمة العقار قد زادت نتيجة قيام الدولة بعمل عام.
3- ضريبة التصرف في الثروة بين الأحياء (ضريبة نقل الملكية) .
4- ضريبة الزيادة العفوية في الثروة إذا كانت قيمة العقار قد زادت نتيجة مشكلة الإسكان أو مشكلة التضخم .

** ثانيا : الضرائب علي الدخل **

أولا :- مفهوم الدخل الضريبي .

- في علم المالية العامة توجد نظريتان لتعريف الدخل هما كما يلي :
1- نظرية المصدر 2- نظرية الإثراء

1- نظرية المصدر :- وفقا لهذه النظرية يعرف الدخل بأنه كل قوة شرائية صافية ناتجة من مصدر قابل للبقاء وتوضع تحت تصرف الممول بصورة دورية .

من التعريف السابق يتضح توافر خمسة شروط يجب توافرها معا لتعريف الدخل وفقا لنظرية المصدر . كما يلي

أ- أن يمثل الدخل قوة شرائية :- أي أن يكون الدخل في صورة نقدية أو عينية قابلة للتقويم النقدي
(مثل السكن المجاني والوجبات الغذائية والرحلات المجانية)

ب- أن تكون هذه القوة الشرائية صافية : بمعني خصم مصروفات الحصول علي الدخل .

ج- (أهم شرط) أن تكون هذه القوة الشرائية ناتجة من مصدر قابل للبقاء . أي القدرة علي تحقيق الدخل من نفس المصدر أكثر من مرة وهذا يعني أن السمسرة العارضة والأموال الموروثة ، و والجوائز والهدايا هي دخول لا تخضع للضريبة وفقا لنظرية المصدر وكذلك الزيادة الرأسمالية في الممتلكات لا تخضع للضريبة .

د- أن توضع هذه القوة الشرائية تحت تصرف الممول : بمعني أنه يمكنه الحصول عليها ... وبالتالي فان المكاسب غير الحقيقية لا تخضع للضريبة وفقا لنظرية المصدر .
(مثل زيادة ثمن شقة من 100 إلي 120 ألف فهنا يوجد أرباح 20 ألف جنيه رغم عدم البيع) .

هـ - أن تكون هذه القوة الشرائية دورية :- أي أن تكون متكررة علي فترات سواء كانت منتظمة أو غير منتظمة .

****

ثانيا :- نظرية الإثراء

*** وفقا لهذه النظرية يعرف الدخل بأنه التغير في المركز المالي للممول بين تاريخين أي أن هذه قد توسعت في تعريف الدخل أي أن ما يعتبر دخل وفقا لنظرية المصدر من المؤكد أنه لا يعتبر دخل وفقا لنظرية الإثراء في حين أن العكس غير صحيح أي كل ما يعتبر دخل وفقا لنظرية الإثراء لا يعتبر دخل وفقا لنظرية المصدر ... فعلي سبيل المثال .**
إيرادات الطبيب من عيادته والمحامي من مكتبه وصاحب المتجر من متجره دخل وفقا لنظرية المصدر والإثراء .
في حين أن السمسرة العارضة والمكاسب الرأسمالية تعتبر دخل وفقا لنظرية الإثراء ولا تعتبر دخل وفقا لنظرية المصدر .

**** مثال :- إذا علمت أن أسامة طالب في ابتدائي يمتلك أسهم قيمتها 1000 جنيه بمبلغ 1200 جنيه ... بناء علي ذلك اختار الجملة الصحيحة مما يلي .**
1- الدخل الضريبي لأسامة وفقا لنظرية المصدر 1000 جنيه
2- الدخل الضريبي لأسامة وفقا لنظرية المصدر 1200 جنيه
3- الدخل الضريبي لأسامة وفقا لنظرية الإثراء 1200 جنيه
4- الدخل الضريبي لأسامة وفقا لنظرية الإثراء 1000 جنيه
5- الدخل الضريبي لأسامة وفقا لنظرية المصدر والإثراء 200 جنيه
6- الدخل الضريبي لأسامة وفقا لنظرية الإثراء 200 جنيه

الحل : رقم 1 ، 2 ، 3 ، 4 تعبر عن ثروة وليست دخل والدخل الذي يخضع للضريبة وفقا لنظرية الإثراء هو 200 جنيه باعتباره طفل في ابتدائي وذلك لأنها مكاسب رأسمالية حققها لمرة واحدة .
أما إذا كان أسامة يعمل في الأوراق المالية أي أن المكاسب متكررة فتخضع لنظرية المصدر والإثراء .

ثانيا :- أنواع الضرائب علي الدخل .

1- الضرائب النوعية علي الدخل 2- الضريبة الواحدة (الموحدة) علي مجموع الدخل

بصفة عامة فان الدخول من عدة مصادر كالتالي .

***- قد يكون مصدر الدخل هو العمل فقط (الأجور والمرتبات والمهايا وما في حكمها مثل أعمال اليومية)**

***- وقد يكون مصدر الخل رأس المال فقط وقد يكون رأس المال منقول أو عقاري ..... (رأس مال منقول مثل أرباح الأسهم وفوائد السندات والقروض والودائع) .... (رأسمال عقاري مثل الإيرادات العقارية) .**

***- وقد يكون مصدر الدخل ناتج عن تضافر عنصري العمل ورأس المال معا وهنا يتم التميز بين حالتين كالتالي :**

- الحالة الأولي : أن يكون عنصر العمل هو الغالب (مثل المحاسب في مكتبه ، والطبيب في عيادته والراقصة في فرقتها)..... وهي الضريبة علي(إيرادات المهن الحرة أو الأرباح غير التجارية)

الحالة الثانية : أن يكون عنصر رأس المال هو الغالب_(مثل الجزار ، والسوبر ماركت) وتسمي ضريبة الأرباح التجارية والصناعية .

***- وعند فرض الضرائب علي الدخول يوجد أحد أسلوبين كما يلي .**

الأسلوب الأول :- أسلوب الضرائب النوعية علي الدخل فتفرض ضريبة علي الأجور والمرتبات وضريبة أخري علي إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وثالثة علي إيرادات العقارات وضريبة رابعة علي أرباح المهن الحرة وضريبة علي الأرباح التجارية والصناعية .

الأسلوب الثاني : وفيه تفرض ضريبة واحدة علي مجموع الدخل .

س- قارن بين الضرائب النوعية علي الدخل والضريبة الواحدة أو الموحدة علي مجموع الدخل موضحا مزايا وعيوب كل أسلوب ؟

ج- أولا : في ظل أسلوب الضريبة الموحدة علي مجموع الدخل . : تفرض ضريبة واحدة علي مجموع الدخل الصافي للممول أي أن الممول يقوم بتقديم إقرار ضريبي واحد إلي مصلحة الضرائب يحتوي علي كافة الدخول التي حصل عليها أثناء العام بعد استبعاد التكاليف والخصومات واجبة الخصم وفقا لقانون الضرائب المعمول به (مصروفات الحصول علي الدخل) .

المزايا :
1- يقدم الممول إقرار ضريبي واحد عن صافي مجموع دخله إلي مصلحة الضرائب مما يؤدي إلي سهولة فحص هذا الإقرار وإجراء الإعفاءات اللازمة .

2- يعطي هذا الأسلوب صورة واضحة عن إجمالي الدخل .

العيوب :

1- يفتقد هذا الأسلوب إلي عدم التميز بين مصادر الدخل وبالتالي تنويع المعاملة الضريبية التي تمكن الدولة من تحقيق أهداف المجتمع .
2- تهرب الممول من هذه الضريبة يعني تهربه من كافة أنواع الضرائب علي الدخل .
3- لا يصلح هذا الأسلوب في الدول النامية لافتقاد الأفراد للوعي الضريبة (الثقافة الضريبية)

ثانيا : في ظل أسلوب الضرائب النوعية : تفرض ضريبة مستقلة علي كل نوع من أنواع الدخول علي حدي أي تخضع إيراد الممول من المرتبات لضريبة والإيراد من العقارات لضريبة أخري وإيراد الأرباح التجارية لضريبة الخ

المزايا :-

1- القدرة علي تنويع المعاملة الضريبية مما يساعد الدولة علي تحقيق أهداف المجتمع .
2- الحد من التهرب الضريبي
3- اختلاف مواعيد تحصيل الضريبة بسبب تنوع الدخل مما ييسر عملية السداد علي الممول .
4- هي أكثر ملائمة للدول النامية .

العيوب :

1- إمكانية فرض أكثر من ضريبة علي عنصر واحد .
2- زيادة نفقات الجباية والتحصيل .
3- صعوبة تحقيقها للعدالة الضريبية .

س- قارن بين الضريبة الواحدة أو الموحدة علي الدخل والضريبة الوحيدة ؟

ج-

1- نلاحظ أن الضريبة الوحيدة نظام ضريبي تفرض فيه ضريبة واحدة هذه الضريبة هي كل النظام الضريبي المطبق في داخل الدولة ،
أما الضريبة الواحدة أو الموحدة فليست نظام ضريبي إنما ضريبة أو أحد أنواع الضرائب المفروضة علي الدخل .

2- الضريبة الموحدة أو الواحدة علي الدخل وعائها معلوم وهو مجموع الدخول .
أما في ظل نظام الضريبة الوحيدة قد يكون الوعاء هو الثروة وقد يكون الدخل وقد يكون الإنفاق وقد يكون الرؤوس أو الأشخاص .... وقد يكون الوعاء هو مجموع دخول الممول من كافة مصادرها وهنا تصبح الضريبة الوحيدة ضريبة واحدة أو موحدة .

3-إن التهرب من الضريبة الواحدة أو الموحدة علي مجموع الدخل يعني التهرب فقط من الضرائب علي الدخل ،
أما التهرب في ظل نظام الضريبة الوحيدة يعني التهرب من كل أنواع الضرائب .

** الضرائب علي الإنفاق **

*- تنقسم الضرائب علي الإنفاق إلي نوعين كما يلي :

1- الضرائب علي السلع المنتجة محليا . 2- الضرائب الجمركية علي الواردات (السلع المنتجة في الخارج)

أولا : الضرائب علي السلع المنتجة محليا .

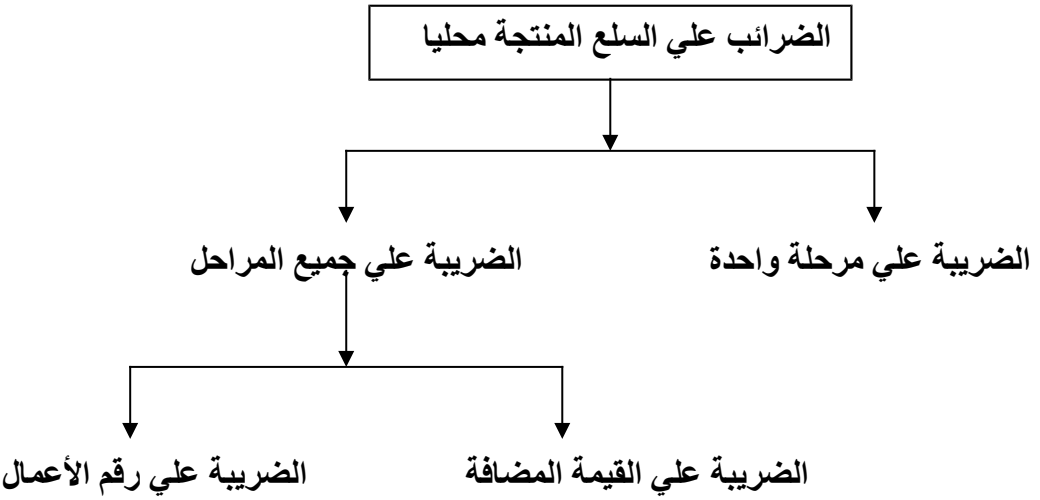

مثال :- بفرض أن هناك سلعة تمر في إنتاجها وتوزيعها بثلاث مراحل وقد كانت قيمة السلعة في بداية المرحلة الأولي 50 جنيه وكانت القيمة المضافة في هذه المراحل الثلاث 400 ، 100 ، 200 .
فإذا علمت أن سعر الضريبة علي تلك السلعة هو 10 % وأنه يتم نقل العبيء الضريبي للأمام.
المطلوب :

1- احسب سعر البيع للمستهلك ؟
2- احسب مقدار الضريبة الكلية ؟

*- علي أن يتم ذلك مرة في ظل الضريبة علي القيمة المضافة ومرة في ظل الضريبة علي رقم الأعمال .

الحل :

أولا : في ظل الضريبة علي القيمة المضافة :

المرحلة	قيمة السلعة في بداية المرحلة	القيمة المضافة (التكلفة + الربح)	قيمة السلعة في نهاية المرحلة	الضريبة
1	50 (معطي)	400 (معطي)	450	40
2	490	100 (معطي)	590	10
3	600	200 (معطي)	800	20

سعر البيع للمستهلك = قيمة السلعة في نهاية المرحلة + الضريبة

سعر البيع للمستهلك = 800 + 20 = 820 جنيه

إجمالي الضريبة = 40 + 10 + 20 = 70 جنيه

ملحوظة : دمج الضريبة في سلع السلعة مثال للضرائب القيمية .

باحث اقتصادي ومالي / أيمن غازي ت- 0101754009 البريد / aymnghazee@gmail.com

ثانيا : في ظل الضريبة علي رقم الأعمال :

المرحلة	قيمة السلعة في بداية المرحلة	القيمة المضافة (التكلفة + الربح)	قيمة السلعة في نهاية المرحلة	الضريبة
1	50 (معطي)	400 (معطي)	450	45
2	495	100 (معطي)	595	59.5
3	654.5	200 (معطي)	854.5	85.45

سعر البيع للمستهلك = قيمة السلعة في نهاية المرحلة + الضريبة

سعر البيع للمستهلك = 854.5 + 85.45 = 939.95 جنيه

نلاحظ أنه أعلي من سعر البيع للمستهلك في ظل الضريبة علي القيمة المضافة .

إجمالي الضريبة = 45 + 59.5 + 85.45 = 189.95 جنيه .

نلاحظ أنه قد تحققت حصيلة ضريبية أعلي مقارنة بالضريبة علي القيمة المضافة .

كما نلاحظ أنه في ظل الضريبة علي رقم الأعمال يحدث تراكم حيث تفرض ضريبة علي الضريبة كما تخضع القيم المضافة للضريبة لأكثر من مرة .

س- إذا توافرت لديك البيانات التالية :

المرحلة	قيمة السلعة في بداية المرحلة	القيمة المضافة (التكلفة + الربح)	قيمة السلعة في نهاية المرحلة	الضريبة
1	7	؟	؟	1
2	؟	؟	؟	2
3	؟	؟	35	؟

المطلوب : إذا علمت أن الضريبة بمعدل 10 % أكمل الجدول السابق في ظل الضريبة علي رقم الإعمال مفترضا نقل العبيء الضريبي ؟

الحل

المرحلة	قيمة السلعة في بداية المرحلة	القيمة المضافة (التكلفة + الربح)	قيمة السلعة في نهاية المرحلة	الضريبة
1	7	3	10	1
2	11	9	20	2
3	22	13	35	3.5

سعر البيع للمستهلك = 35 + 3.5 = 38.5 جنيه

إجمالي الضريبة = 1 + 2 + 3.5 = 6.5 جنيه

ثانيا :- الضرائب الجمركية علي الواردات (السلع المنتجة في الخارج)

مفهومها:-

***- بداية فان الضرائب الجمركية وكذلك الضرائب علي المبيعات قد تفرض بأحد أسلوبين .... كما يلي .**

أ- الضرائب القيمية :- وهي تفرض كنسبة مئوية من قيمة السلعة أو الخدمة (ولذلك تسمي ضريبة قيمية) .. فمثلا . لو أن فاتورة التليفون لشخص ما تتضمن مكالمات بقيمة = 1000 جنيه وضريبة المبيعات 10 % ففي هذه الحالة سيكون قيمة ضريبة المبيعات = 1000 × 10% = 100 جنيه وتكون قيمة الفاتورة = 1000 +100 = 1100 جنيه

وبالمثل لو أن سلعة مستوردة قيمتها للأغراض الجمركية . القيمة C I F (قيمة البضاعة + مصاريف التفريغ) = 1000000 جنيه والضرائب الجمركية = 20 % مقدار الضريبة = 1000000 × 20 % = 200000 جنيه وهذه الضريبة ضريبة قيمية .
(ملحوظة : القيمة للأغراض الجمركية هي (وعاء الضرائب الجمركية) القيمة C I F

ب- الضرائب النوعية :- وفيها تفرض الضريبة سواء كانت ضريبة مبيعات أو ضريبة جمركية كمبلغ محدد علي حسب وزن السلعة أو حجم السلعة فمثلا تفرض ضريبة جمركية علي التبغ (الدخان) تعادل 4.25 جنيه للكيلو وأيضا تفرض ضريبة مبيعات علي طن الزيت بمبلغ 22 جنيه علي الطن .

**** أهداف الضرائب الجمركية :**
عند فرض الضرائب الجمركية علي الواردات قد يكون الهدف من هذه الضرائب

1. **تحقيق حصيلة ضريبية وفيرة . وهنا تسمي (ضريبة ايرادية) .**
2. **حماية الصناعات الوطنية . وهنا تسمي (ضريبة حامية) .**
3. **وقد يكون الهدف منع استيراد بعض السلع وهنا تسمي (ضريبة مانعة) .**

وسوف نتعرف علي كل منها فيما يلي .

س- اشرح وقارن تفصيليا مستعينا بالرسوم البيانية الملائمة بين الضرائب الجمركية الايرادية والحامية و المانعة .

نفس السؤال بصيغة أخري .

الضريبة ايرادية :

س- افترض أن سعر الملابس المستوردة والمحلية المثيلة يبلغ 100 جنيه للوحدة وعند هذا السعر كانت الكمية المعروضة محليا 2000 وحدة والكمية المطلوبة محليا 5000 وحدة فإذا علمت أن الحكومة قد فرضت ضريبة ايرادية بمعدل 20 % فأصبحت الكمية المطلوبة محليا 4500 والكمية المعروضة محليا 3100 وحدة .

المطلوب :

1. **وضح ما سبق بيانيا ؟**
2. **احسب مقدار الحصيلة الضريبية ؟**

الحل :

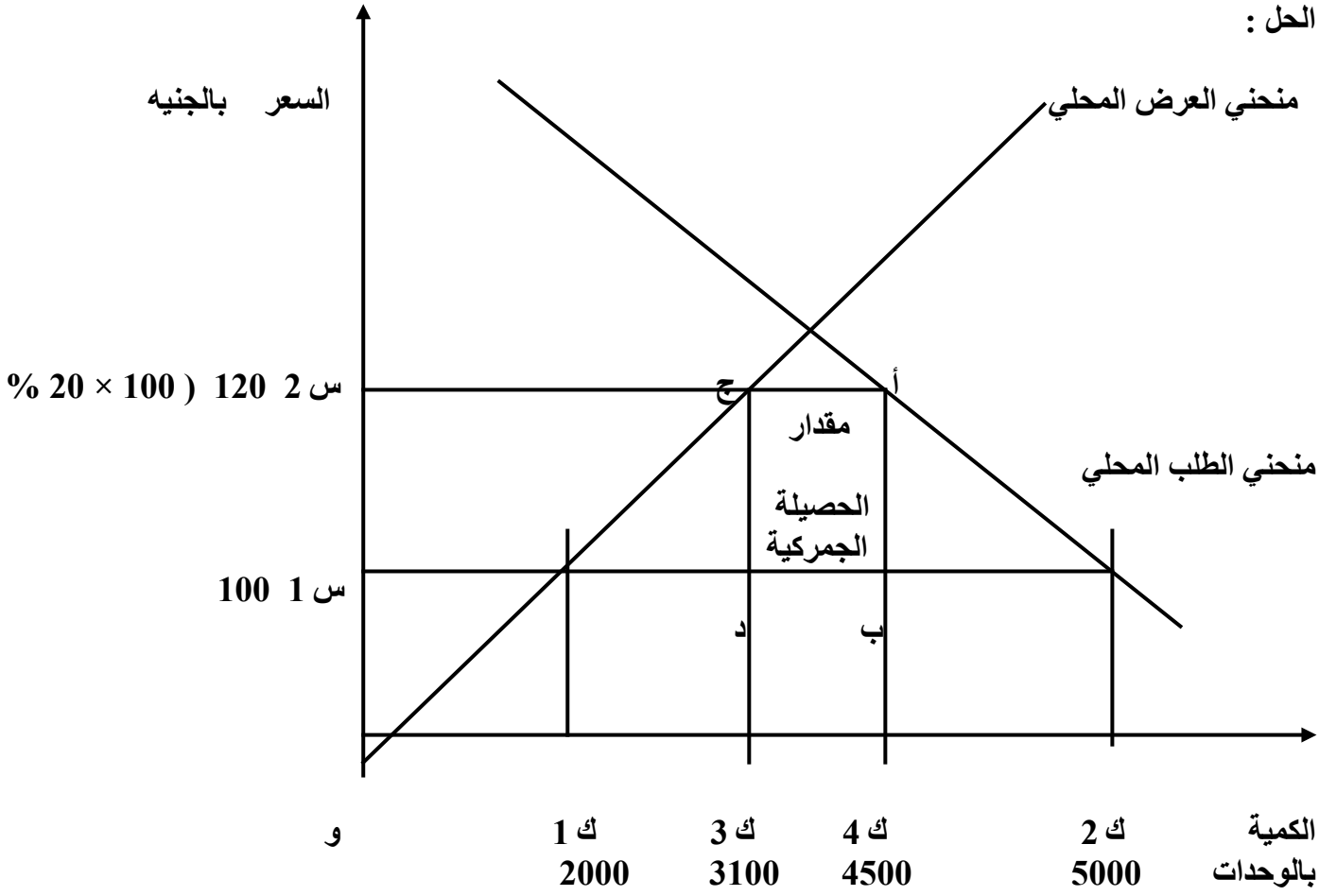

أولا : قبل الضريبة .

السعر (و س 1) = 100 جنيه وهو سعر السلعة المستوردة والمحلية قبل الضريبة .

عند هذا السعر الكمية المعروضة (و ك 1) = 2000 وحدة والكمية المطلوبة محليا (و ك 2) = 5000 وحدة .

∴ الكمية المستوردة = ك 1 – ك 2 = 2000 - 5000 = 3000 وحدة وهي الكمية المطلوب استيرادها .

ثانيا : بعد الضريبة .

بما أن : الضريبة قيمية بمعدل 20 % .
∴ مقدار الضريبة = سعر السلعة × معدل الضريبة ∴ مقدار الضريبة = 100 × 20 % = 20 جنيه .

سعر السلعة بعد الضريبة = سعر السلعة + مقدار الضريبة = 100 + 20 = 120 جنيه وهو علي الرسم (وس 2

عند هذا السعر زادت الكمية المعروضة وأصبحت (وك 3) = 3100 وحدة .
وانخفضت الكمية المطلوبة لتصبح (وك 4) = 4500 وحدة
إذن الكمية المستوردة هي ك 3 ك 4 = 4500 - 3100 = 1400 وحدة

إذن مقدار الحصيلة التي دخلت خزينة الدولة = مساحة المستطيل (أ ب ج د)
وهي حاصل ضرب الكمية المستوردة ك 3 ك 4 = 1400 × مقدار الضريبة 20 جنيه = 1400 × 20 = 2800 جنيه
الضريبة مانعة

س- بفرض أن هناك سلعة سعرها المستورد والمحلي 100 جنيه والكمية المعروضة 2000 وحدة والكمية المطلوبة 5000 وحدة والضريبة الجمركية علي السلعة بمعدل 70 % فإذا علمت أن مقدار الزيادة في الكمية المعروضة محليا تساوي مقدار النقص في الكمية المطلوبة محليا وأن الكمية المطلوبة محليا بعد الضريبة = 3500 وحدة .

المطلوب :

1- وضح ما سبق بيانيا ؟

2-احسب مقدار الضريبية الجمركية ؟

الحل :

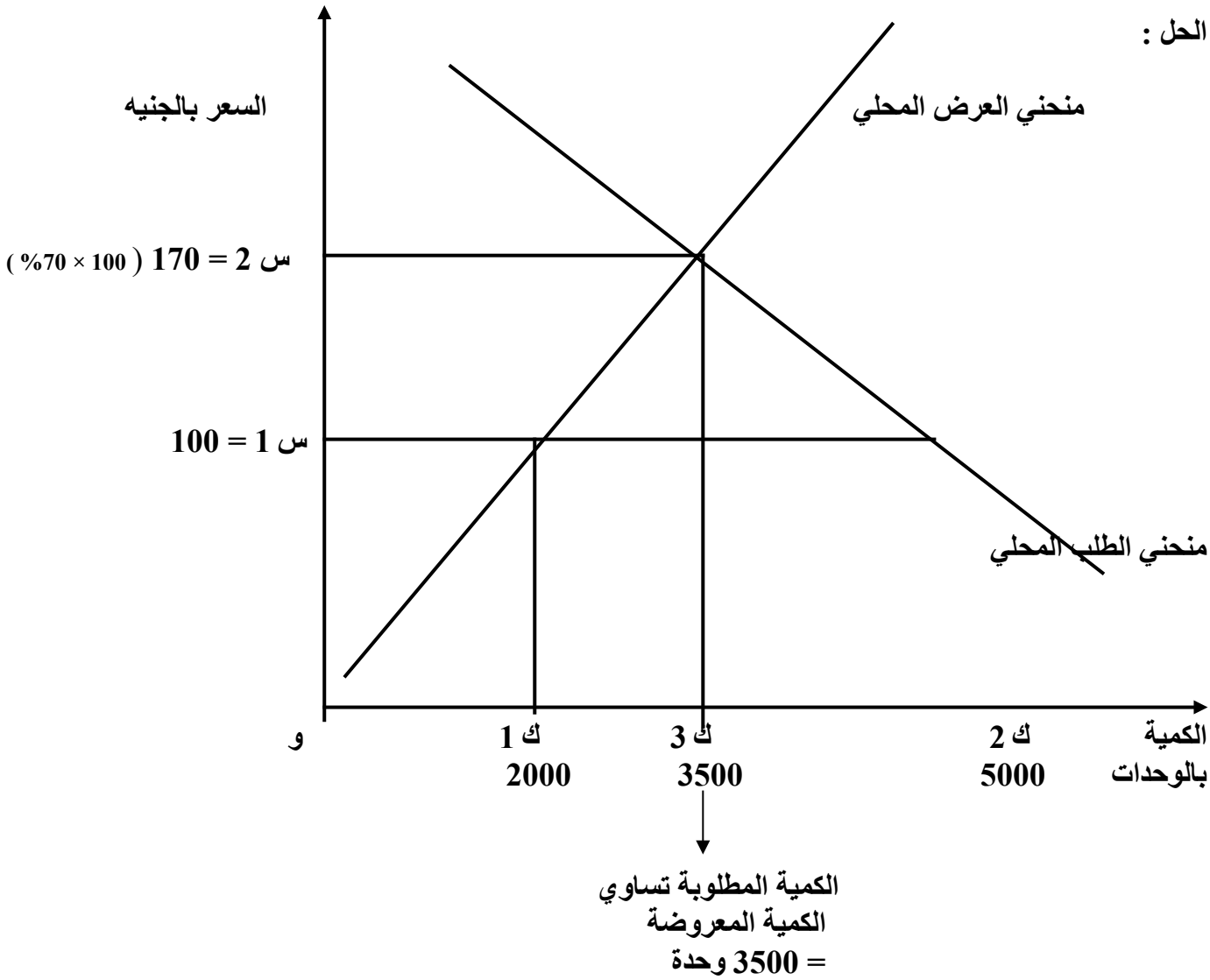

قبل الضريبة :

(وس 1) = 100 جنيه وهو سعر السلعة المستوردة والمحلية قبل الضريبة .

عند هذا السعر الكمية المعروضة (و ك 1) = 2000 وحدة والكمية المطلوبة محليا (وك 2) = 5000 وحدة .

الكمية المستوردة ك 1 – ك 2 = 5000 – 2000 = 3000 وحدة

بعد الضريبة .

مقدار الضريبة = 100 × 70 % = 70 جنيه :. سعر السلعة = 100 + 70 = 170 جنيه

الكمية المطلوبة بعد الضريبة = 3500 وحدة (معطي) وهذا معناه أن الكمية المطلوبة انخفضت بمقدار 1500 وحدة وهذا معناه أن الكمية المعروضة زادت بمقدار 1500 وحدة

:. الكمية المعروضة بعد الضريبة = 2000 + 1500 = 3500 وحدة أي أن الكمية المعروضة محليا تساوي الكمية المطلوبة محليا = 3500 وحدة وبالتالي تكون الكمية المستوردة = صفر أي تصبح الضريبة مانعة .

الضريبة حامية :

مثال : نفترض أن سعر الكمبيوتر المستورد 1000 جنيه وعند هذا السعر كانت الكمية المطلوبة محليا 50000 وحدة فإذا علمت أن هذه الصناعة ليس لها مثيل محلي وقامت الحكومة بفرض ضريبة بمعدل 10% فأصبحت الكمية المستوردة 40000 وحدة .

المطلوب :1 -أحسب مقدار الحصيلة الضريبية ومقدار الفرق بين الكمية المطلوبة والكمية المستوردة ؟

3- وضح ما سبق بيانيا ؟

الحل :

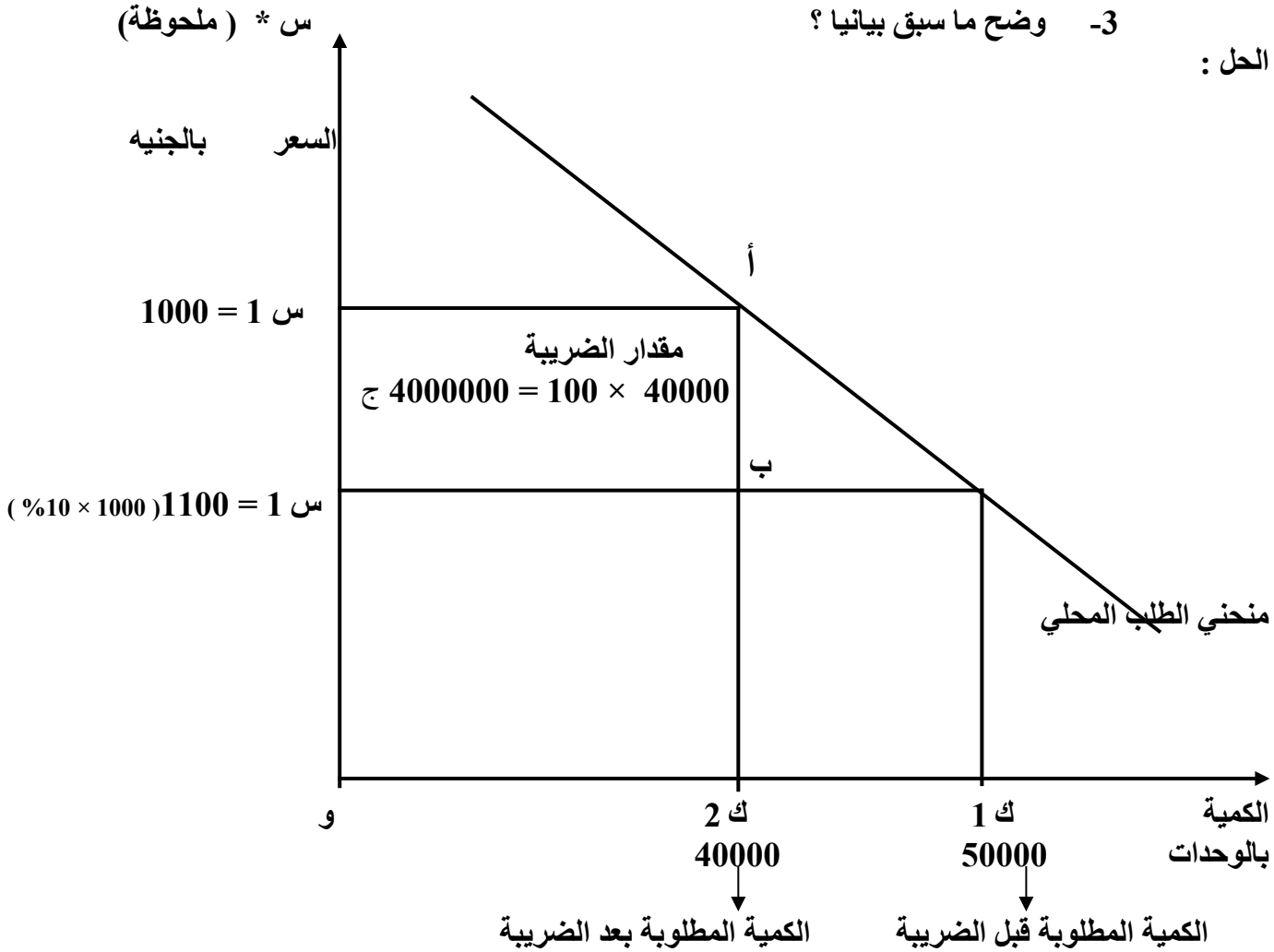

قبل الضريبة	بعد الضريبة
وس 1 = 1000 جنيه سعر السلعة المستوردة قبل الضريبة عند هذا السعر الكمية المطلوبة محليا هي نفسها الكمية المستوردة وك 1 = 50000 وحدة	مقدار الضريبة = 1000 × 10% = 100 جنيه سعر وحدة الكمبيوتر = 1000 + 100 = 1100 جنيه نتيجة ارتفاع السعر من 1000 إلي 1100 جنيه انخفضت الكمية المطلوبة المستوردة من 50000 إلي 40000 وحدة والحصيلة الضريبية = الكمية المستوردة × مقدار الضريبة = 40000 × 100 = 4000000 جنيه وهي تعادل علي الرسم مساحة المستطيل أ ب س 1 س 2

نلاحظ أنه لا يوجد فرق بين الكمية المطلوبة والكمية المستوردة (علي خلاف حالة سلعة لها مثيل محلي كما سبق) وفي هذه الحالة لا توجد ضريبة حامية أصلا لعدم وجود صناعة وطنية أو سلعة وطنية مثيلة أصلا .

ملحوظة : إذا فرضت الضريبة المانعة س * فيصبح سعر السلعة و س* وعند هذا السعر تنعدم الكمية المطلوبة والكمية المستوردة والحصيلة الضريبية .

** أساليب ربط الضريبة وتحصيلها **

سنتناول في هذا الفصل الموضوعات الثلاثة التالية

أولا : - أساليب تقدير الوعاء الضريبي .

1- إقرار ضريبي مقدم من الممول نفسه .
2- إقرار ضريبي مقدم من غير الممول نفسه .
3- أسلوب التقدير الجزافي .
4- أسلوب المظاهر الخارجية .
5- أسلوب التقدير الإداري

ثانيا :- أساليب تقدير دين أو عبيء أو مقدار الضريبة .

1- أسلوب الضرائب التوزيعية
2- أسلوب الضرائب القياسية ، وينقسم هذا الأسلوب إلي الأتي .

أ – ضريبة نسبة ثابتة . ب- ضريبة تصاعدية بالشرائح .
ج- ضريبة تصاعدية بالطبقات . د – ضريبة تنازلية .

ثالثا :- أساليب تحصيل الضريبة .

1- أسلوب التوريد أو الدفع المباشر .
2- أسلوب الحجز من المنبع .
3- أسلوب الأقساط المقدمة .

لاحظ : أن ربط الضريبة يشمل كلا من تقدير الوعاء الضريبي وكذلك تقدير دين أو عبيء أو مقدار الضريبة .

أولا : - أساليب تقدير الوعاء الضريبي .

إن أفضل أساليب تقدير الوعاء الضريبي هو أسلوب الإقرار الضريبي المقدم من الممول باعتبار أن الممول هو الأكثر دراية ومعرفة بوعائه الضريبي . ولكن يتطلب ذلك أن يتوافر لدي الممول وعي ضريبي وأن يعي الممول أن دفعه للضرائب يساعد الحكومة علي تحقيق أهداف المجتمع . ولكن لكي يحدث ذلك يجب أن يتسم الإنفاق العام بالرشد وتجنب الإسراف وإهدار المال العام فيما لا ينفع المجتمع .

هذا وسوف نتعرض لأساليب تقدير الوعاء الضريبي من خلال من خلال الأسئلة والأجوبة التالية :

س- وضح لماذا توافق أو تعترض علي العبارات الآتية ؟

1- لا يختلف أسلوب التقدير الجزافي عن أسلوب المظاهر الخارجية ؟

ج- (العبارة خاطئة) :
لأنه علي الرغم من تشابه الأسلوبين من حيث الاعتماد علي القرائن أو الأدلة فان أسلوب التقدير الجزافي يعتمد علي قرائن مرتبطة بالنشاط فمثلا يتم تقدير إيرادات الطبيب جزافيا اعتمادا علي موقع العيادة وقيمة الكشف وعدد ساعات العمل ومدي قيامه بعمليات جراحية .

أما القرائن في ظل أسلوب المظاهر الخارجية فترتبط بالممول مثل طبيعة مسكنه وموديل سيارته الخ الخ ويأخذ علي أسلوب المظاهر الخارجية أنه يحابي البخل والبخلاء ويجافي الكرم والكرماء .

2- في جميع الحالات يمكن الاعتماد علي أسلوب الإقرارات المقدمة من الغير في تقدير الوعاء بصورة صحيحة ؟

ج- (العبارة خاطئة) :
- حيث أنه إذا كان الكشف أو الإفصاح عن إيرادات الغير يكشف أو يفصح عن مصروفات مقدم الإقرار كما في حالة إقرار صاحب العمل عن أجور ومرتبات العاملين لديه ففي هذه الحالة من المتوقع أن يكون الإقرار صحيح .

- أما إذا كان الإفصاح عن إيرادات الغير يفصح في نفس الوقت عن إيرادات مقدم الإقرار نفسه مثل تقديم الناشر لإقرار يفصح عن توزيع عدد الكتب لمؤلف ما ... ، أو صاحب المستشفي والأطباء الذين يجرون عمليات لحسابهم لديه ففي هذه الحالة من المتوقع أن يكون الإقرار غير صحيح .

ثانيا :- أساليب تقدير دين أو عبيء أو مقدار الضريبة .

- عند تقدير دين أو عبيء الضريبة يستخدم أحد أسلوبين .
الأسلوب الأول :- أسلوب الضرائب التوزيعية .
الأسلوب الثاني :- أسلوب الضرائب القياسية والذي يتضمن ما يلي
أ – ضريبة نسبة ثابتة بدون إعفاء حد أدني .
ب - ضريبة نسبة ثابتة بإعفاء حد أدني .
ج- ضريبة تصاعدية بالشرائح .
د- ضريبة تصاعدية بالطبقات .
هـ – ضريبة تنازلية .

أولا :- أسلوب الضرائب التوزيعية :-

نلاحظ أنه في ظل أسلوب الضرائب التوزيعية يتم تحديد الحصيلة الضريبية أولا . ثم يتم توزيعها علي المدن والمحافظات وبصورة عشوائية وهو أسلوب لا يتفق أو يتعارض مع العدالة أو أسس فرض الضرائب ، ومن الواضح في ظل هذا الأسلوب أننا لسنا بحاجة إلي تقدير الوعاء كما أن تجدر الإشارة إلي أن هذا الأسلوب يكاد يكون قد اختفي من النظم الضريبية في جميع دول العالم .

ثانيا :- أسلوب الضرائب القياسية :-
الحالة الأولي:- ضريبة نسبة ثابتة بدون إعفاء حد أدني .

مثال :- بفرض أن الوعاء الضريبي لأبوتريكة 20000 جنيه وأن الضريبة بمعدل 10 % .
المطلوب :- 1- احسب مقدار أو دين أو عبيء الضريبة لأبوتريكة ؟
2- احسب السعر الحدي ، والسعر المتوسط للضريبة ثم وضح العلاقة بينهما ؟
الحل :
1- مقدار أو دين أو عبيء الضريبة = وعاء الضريبة × نسبة أو سعر أو معدل الضريبة .

مقدار أو دين أو عبيء الضريبة = 20000 × 10 % = 2000 جنيه .

2- السعر الحدي للضريبة هو السعر الذي خضع له الجنيه الأخير من هذا الوعاء وهو = 10 %

$$\text{السعر المتوسط} = \frac{\text{مقدار دين الضريبة}}{\text{مقدار وعاء الضريبة}} = \frac{2000}{20000} = 10\ \%$$

العلاقة :- في ظل الضريبة نسبة ثابتة بدون إعفاء حد أدني السعر الحدي دائما يساوي السعر المتوسط .

الحالة الثانية:- ضريبة نسبة ثابتة مع وجود إعفاء حد أدني .

مثال :- افترض أن الوعاء الضريبي لحسن شحاتة 20000 جنيه وأن الضريبة بمعدل 10% ونظرا لأنه متزوج ويعول فان التشريع الضريبي يسمح بإعفاء 3000 جنيه لمواجهة الأعباء العائلية .

المطلوب :- 1- احسب مقدار دين الضريبة ؟

2- احسب السعر الحدي ، والسعر المتوسط للضريبة ثم وضح العلاقة بينهما ؟

الحل :-

1- مقدار أو دين أو عبيء الضريبة = وعاء الضريبة × نسبة أو سعر أو معدل الضريبة .

وعاء الضريبة = الوعاء الضريبي – مبلغ الإعفاء = 20000 - 3000 = 17000 جنيه

مقدار أو دين أو عبيء الضريبة = 17000 × 10 % = 1700 جنيه

3- السعر الحدي للضريبة هو السعر الذي خضع له الجنيه الأخير من هذا الوعاء وهو = 10 % .

$$\text{السعر المتوسط} = \frac{\text{مقدار دين الضريبة}}{\text{مقدار وعاء الضريبة}} = \frac{1700}{20000} = 8.5\ \%$$

العلاقة :- في ظل الضريبة نسبة ثابتة مع وجود إعفاء حد أدني السعر الحدي دائما أكبر من السعر المتوسط .

****

الحالة الثالثة:- ضريبة تصاعدية بالشرائح .

***- في هذه الحالة يتم تقسيم الوعاء إلي عدد من الشرائح وتسري الضريبة بسعر معين علي كل شريحة وبحيث يزيد سعر الضريبة بالانتقال من شريحة إلي أخري .**

مثال :- افترض أن الوعاء الضريبي 20000 جنيه لوائل جمعة وأن الضريبة تصاعدية بالشرائح حيث يبلغ مدي الشريحة الأولي 4000 جنيه بمعدل 5 % فإذا علمت أن مدي الشريحة يتضاعف في حين أن سعر الضريبة يزيد بالانتقال من شريحة إلي أخري بمعدل ثابت = 5% .

المطلوب :-

1- احسب مقدار الضريبة المستحقة ؟

2- احسب السعر الحدي ، والسعر المتوسط للضريبة ثم وضح العلاقة بينهما ؟

3- أفترض أن الضريبة في المثال تصاعدية بالطبقات فوضح النتيجة التي سوف تحصل عليها ؟

الحل :-

تصاعد الشرائح:

مدي الشريحة	ترتيب الشرائح	معدل الشريحة
4000	الأولي	% 5
8000	الثانية	% 10
8000	الثالثة	% 15
8000	الرابعة	% 20

الوعاء الضريبي 20000

أولا الضريبة تصاعدية بالشرائح :-

4000 × 5 % = 200 جنيه

8000 × 10 % = 800 جنيه

8000 × 15 % = 1200جنيه ←

8000 فقط لأن مجموع الوعاء 20000 جنيه)

20000 = 8000 +8000 + 4000

إجمالي الضريبة المستحقة = 2200 جنيه

2- السعر الحدي للضريبة هو السعر الذي خضع له الجنيه الأخير من هذا الوعاء وهو = 15 % .

$$\text{السعر المتوسط} = \frac{\text{مقدار دين الضريبة}}{\text{مقدار وعاء الضريبة}} = \frac{2200}{20000} = 11\ \%$$

العلاقة :- في ظل الضريبة تصاعدية بالشرائح السعر الحدي دائما أكبر من السعر المتوسط .

الحالة الرابعة:- ضريبة تصاعدية بالطبقات .

*- في ظل الضريبة تصاعدية بالطبقات يتم تقسيم أفراد المجتمع إلي طبقات دخليه وتسري الضريبة علي كل طبقة بسعر معين يزيد بالانتقال من طبقة إلي أخري .

مثال : نفس المثال السابق :-
الحل :

الطبقة			معدل الضريبة
أصحاب طبقة الدخل من 1	إلي ←	4000 جنيه	5 %
أصحاب طبقة الدخل من 4001	إلي ←	12000 جنيه	10 %
أصحاب طبقة الدخل من 12001	إلي ←	28000 جنيه	15 %
أصحاب طبقة الدخل من 28001	إلي ←	60000 جنيه	20 %

نلاحظ أن وائل جمعة يقع في طبقة الدخل الثالثة (من 12001 حتي 28000 جنيه)

مقدار دين الضريبة = 20000 × 15 % = 3000 جنيه
السعر الحدي للضريبة هو السعر الذي خضع له الجنيه الأخير من هذا الوعاء وهو = 15 % .

$$\text{السعر المتوسط} = \frac{\text{مقدار دين الضريبة}}{\text{مقدار وعاء الضريبة}} = \frac{3000}{20000} = 15\ \%$$

العلاقة :- في ظل الضريبة تصاعدية بالطبقات السعر الحدي دائما يساوي من السعر المتوسط .

ملاحظات هامة علي ما سبق :

مما سبق يتضح أن

أولا : السعر الحدي أكبر من السعر المتوسط في حالتين هما :

1- ضريبة نسبة ثابتة مع وجود إعفاء حد أدني .
2- ضريبة تصاعدية بالشرائح .

- وكأن الضريبة نسبة ثابتة مع وجود إعفاء حد أدني كأنها ضريبة تصاعدية بالشرائح (بحيث الشريحة الأولي هي صفر % والشريحة الاخري معدل % كما تحدده الحكومة) .

ثانيا : أن السعر الحدي يساوي السعر المتوسط في حالتين هما :

1- ضريبة نسبة ثابتة بدون إعفاء حد أدني .
2- ضريبة تصاعدية بالطبقات .

سؤال واجب :-

- إذا علمت أن دخل عبد الرحمن الموظف بديوان محافظة مطروح 4999 جنيه سنويا وقد حصل علي علاوة دورية قدرها 3 جنيه . فإذا علمت أن جدول أسعار الضريبة تصاعدية بالشرائح كالتالي :

أصحاب طبقة الدخل من	1	إلي ← 5000 جنيه	صفر %
أصحاب طبقة الدخل من	5001	إلي ← 12000 جنيه	5 %
أصحاب طبقة الدخل من	12001	إلي ← ما زاد عن ذلك	15 %

المطلوب : أحسب مقدار الضريبة المستحقة عليه قبل العلاوة وبعد العلاوة وما تفسيرك للنتيجة التي توصلت إليها ؟

** أساليب تحصيل الضريبة **

1- أسلوب التوريد أو الدفع المباشر .

2- أسلوب الحجز من المنبع .

3- أسلوب الأقساط المقدمة .

****

1- أسلوب التوريد أو الدفع المباشر .

- وفيه يقوم الممول بالدفع أو توريد الضريبة المستحقة إلي مصلحة الضرائب مباشرة .
علما بأن لصق الطوابع والدمغة في مصر يعتبر أحد أساليب الدفع المباشر .

2- أسلوب الحجز من المنبع .

- أسلوب الحجز من المنبع يعني : أن تقوم الجهات المدينة للممول مثل جهات العمل (الشركات – الهيئات) التي يعمل بها الممولين حيث في نهاية كل شهر يكون الممولين دائنين لجهات العمل بمرتباتهم ومستحقاتهم المالية ، فتقوم جهات العمل بحجز قيمة الضريبة المستحقة علي العاملين لديها من مستحقاتهم قبل تسليمها إليهم .

*- مزايا : أسلوب الحجز من المنبع :

1- سهولة وسرعة التحصيل .
2- استحالة التهرب من دفع الضريبة حيث تحصل الضريبة من الممول قبل حصوله علي المادة الخاضعة للضريبة .
3- أن الممول يكاد لا يشعر بأثر الضريبة بل وفي أغلب الأحيان يجهل مقدارها .
4- انخفاض نفقات الجباية والتحصيل .
5- يضمن تدفق الإيرادات لخزانة الدولة بصفة مستمرة علي مدار السنة .

عيوب : أسلوب الحجز من المنبع:

1- عدم شعور الممول بوقع الضريبة عليه مما يجعله لا يكترث بمتابعة ومراقبة النشاط الحكومي فتضعف فيه صفات المواطن الصالح .
2- الاعتماد علي أشخاص من غير موظفي الإدارة الضريبية قد لا يتوافر فيه الإلمام التام بأحكام القانون الضريبي والكفاءة اللازمة لتطبيقه .

س- وضح لماذا توافق أو تعترض علي العبارة التالية .
- لكي ينجح أسلوب الحجز من المنبع يجب أن يكون الممول مدينا للجهة المكلفة بتحصيل الضريبة وتوريدها للحكومة ؟

ج- (العبارة خاطئة) .
حيث أن الممول يكون دائن لجهة العمل إذا كان موظف ، أو صاحب الوديعة يكون دائن للبنك بمقدار الفوائد وهنا تقوم الجهة المدينة باستقطاع مبلغ الضريبة وتوريده للحكومة .

3- أسلوب الأقساط المقدمة .

- في ظل هذا الأسلوب يكون لدي الممول من الخبرة ما يمكنه من تقدير قيمة الضريبة المستحقة عليه في نهاية العام مما يجعله يقوم بتوريد بعض المبالغ في صورة أقساط دورية فتقوم الإدارة الضريبية في نهاية العام بتسوية حالته ومطالبته بباقي الضريبة المستحقة عليه أو برد المستحق له .

مزايا : أسلوب الأقساط المقدمة :

1- يحقق هذا الأسلوب من وقع الضريبة علي الممول ويجعل أدائها أمر سهل وميسور .
2- يضمن تدفق الإيرادات لخزانة الدولة بصفة مستمرة علي مدار السنة .

****

**** أسئلة عامة علي ما سبق ****

س 1 – أكتب في مفهوم الضريبة وتطوره ؟

س 2 – قارن بين الضريبة التقليدية علي الثروة والضريبة الاستثنائية علي الثروة ؟

س 3 – أكتب مذكرات مختصرة في أساليب فرض الضرائب علي الثروة ؟

س 4 – يتنازع مفهوم الدخل الضريبي نظريتان أشرح تفصيليا هذه العبارة ؟

س 5- قارن بين الضرائب النوعية علي الدخل والضريبة الواحدة أو الموحدة علي مجموع الدخل ؟

س 6 – اشرح وقارن تفصيليا مستعينا بالرسوم البيانية بين الضرائب الجمركية (الايرادية – والحامية – والمانعة) ؟

س 7- قارن بين الضريبة علي القيمة المضافة والضريبة علي رقم الأعمال ؟

س 8- أكتب مذكرات في أساليب تقدير الوعاء الضريبي ؟

س 9 – أكتب في أساليب تحصيل الضريبة ؟

س 10 – راجع أسئلة وأجوبة عبارات الاختيار المتعدد والمسائل بالدليل ؟

- **هذه الصفحة لتعميق الفهم فقط وليست مقررة .**

[LUFFAR]

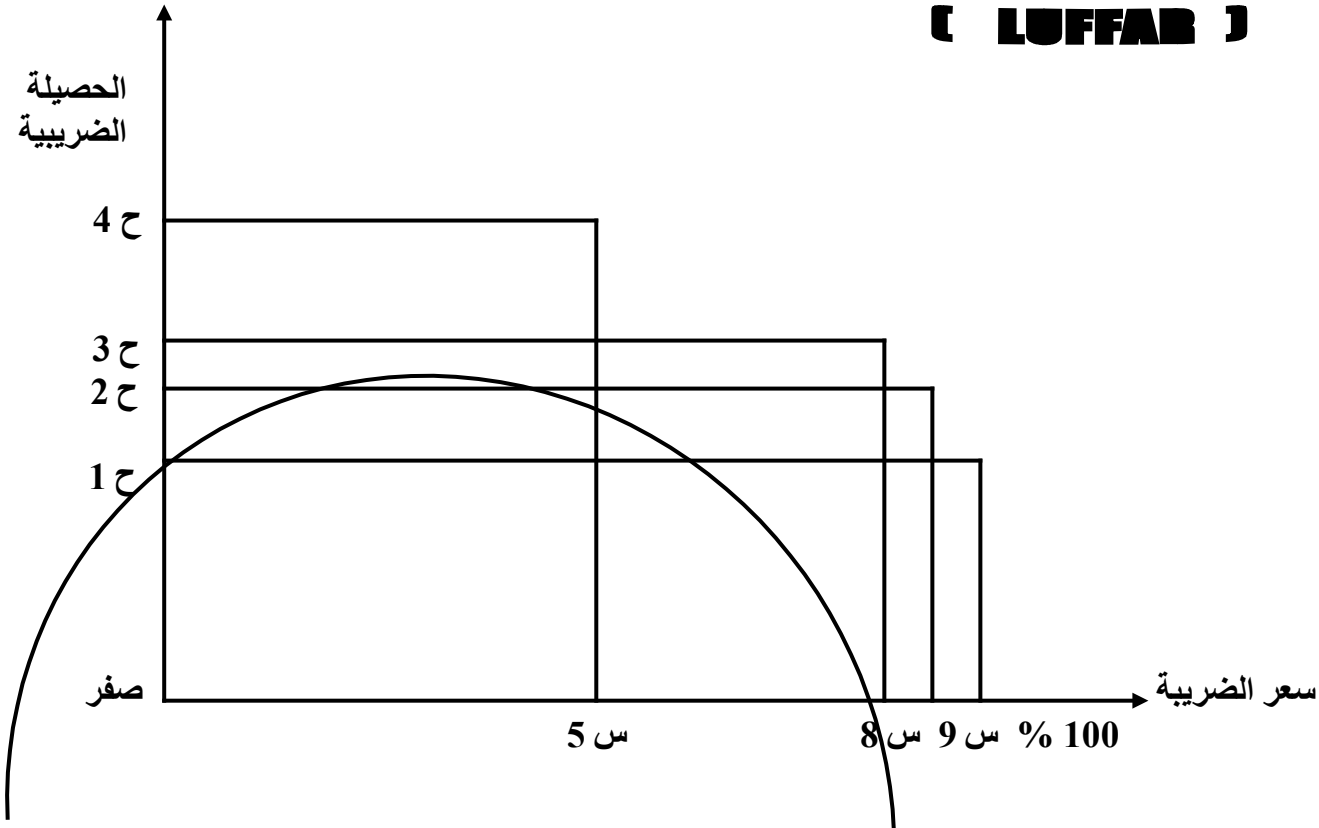

- هذا الشكل يوضح إذا كان سعر الضريبة صفر فان الحصيلة الضريبية وبالمثل إذا كان سعر الضريبة 100 % أيضا ستكون الحصيلة صفر .

وهذا معناه أنه توجد علاقة طردية بين سعر الضريبة والحصيلة طالما الضريبية طالما كنا في حدود الطاقة الضريبية للمجتمع . ،

ثم تتحول إلي علاقة عكسية بعد ذلك إذا حدثت مغالاة في فرض الضريبة . أي في حالة أن يكون سعر الضريبة أكبر من الطاقة الضريبية للمجتمع

** نقل العبيء الضريبي **

أولا :- نقل العبيء الضريبي :

تتنازع عملية نقل العبيء الضريبي ثلاث نظريات علي مر التاريخ هما كما يلي :-

باحث اقتصادي ومالي / أيمن غازي ت- 0101754009 البريد / aymnghazee@gmail.com

1- نظرية الفيزيوكرات :-

مفاد هذه النظرية أن الأرض تنفرد دون غيرها من عوامل الإنتاج بقدرتها علي إنتاج دخل صافي لأن الأرض تستطيع أن تنتج أكثر مما ينفق علي زراعتها أي أن المزارعون هم الطبقة المنتجة الوحيدة التي تنتج فائضا يزيد عن حاجتها أما الصناع والتجار فهي طبقات عقيمة لا تنتج إلا ما يكفي لسد حاجتهم وهي لا تخلق ثروات جديدة إنما تحدث تغيير في شكل الثروة الموجودة . .. وتأسيسا علي هذه النظرية فان فرض الضرائب علي أي طبقة من الطبقات لابد وأن ينتقل عبئها في النهاية علي الناتج الصافي للأرض فلو فرضت الضرائب علي إيرادات أصحاب رؤوس الأموال فان أصحاب رؤوس الأموال سوف يسعوا لزيادة ايرادتهم(وإيراداتهم نفقة ضرورية بالنسبة للمزارعين – ريع الأرض أو إيجارها) فهنا لابد للمزارعين أن يتحملوا عبئها حتى لا يتوقف الإنتاج ويلحق الضرر بالأرض ..... ومن ناحية أخري إذا فرضت الضريبة علي طبقة الصناع والتجار وأرباحهم (نفقة ضرورية) فلابد أنهم سيرفعون أسعار منتجاتهم وهكذا فان كافة أنواع الضرائب سوف يتم نقل عبئها إلي ناتج الأرض الصافي .

وجدير بالذكر أن تلك النظرية لم تعد تصلح لعصرنا الحديث حيث أصبح من الصعب نقل العبيء الضريبي إلي ناتج الأرض الزراعية بل أصبح من المألوف نقل عبيء الضريبة الزراعية إلي طبقات المجتمع الاخري .

2- نظرية الانتشار :

وتمثل هذه النظرية تيارا مخالفا تماما لنظرية الفيزيوكرات حيث بينما تنص نظرية الفيزيوكرات علي أن عبيء الضرائب سوف يتركز في النهاية علي طبقة واحدة هم المزارعون .

فان نظرية الانتشار تذهب إلي أن الضريبة تفرض في البداية علي طائفة المكلفين (طبقة معينة في المجتمع) ولكن لا يلبث هؤلاء بدورهم إلي نفل عبئها إلي أشخاص آخرين وهؤلاء بدورهم ينقلوها إلي مجموعة ثالثة حتى ينتهي الأمر بنقل عبئها بين جميع أفراد المجتمع بحيث يمكن القول أن عبيء الضريبة لا يتحمله فرد معين علي وجه الخصوص وإنما يتحمله جمهور أفراد المجتمع . وقد شبه اللورد ما نسفيلد سنة 1766 الضريبة بحصاة رميت علي سطح بحيرة هادئة فإنها تؤدي إلي إحداث دائرة تعقبها دائرة أخري أكبر ثم ثالثة ورابعة الخ الخ وهكذا يؤثر المركز التي رميت فيه الحصاة علي محيط البحيرة كلها .

3- النظرية الحديثة :-

تعالج النظرية الحديثة ظاهرة نقل العبيء الضريبي باعتبارها مشكلة من المشاكل الخاصة بتحديد الثمن وامتداد لنظرية القيمة فالضرائب لا ينتقل عبئها إلا من خلال معاملات تبادلية تتم بين الممول القانوني وغيره من أفراد المجتمع وتؤثر علي أثمان السلع والخدمات محل التبادل وحيث أن ووفقا لنظرية القيمة فان تحديد الأثمان يتقرر نتيجة لتفاعل قوي العرض والطلب فان مدي نجاح عملية نقل العبيء الضريبي ستتكرر هي الاخري وفقا لتفاعل قوي العرض والطلب بعد فرض الضريبة وتفاعل قوي العرض والطلب يتوقف بدوره علي عوامل كثيرة ومعقدة لعل أهمها مرونة كل من منحنيات العرض والطلب وطبيعة الإنتاج ودرجة المنافسة السائدة في السوق .

كما سيتم توضيحه

س- قارن بين نقل العبيء الضريبي والتهرب الضريبي والتجنب الضريبي والآثار الاقتصادية للضريبة ؟

الإجابة :

1- <u>التهرب الضريبي</u> : هو محاولة يقوم بها الممول القانوني لكي لا يدفع الضريبة رغم نشأة دين الضريبة في ذمته وهو عمل غير مشروع يعاقب عليه القانون .

2- <u>التجنب الضريبي</u> : هو تجنب الواقعة المنشأة لدين الضريبة .

فمثلا إذا فرضت ضرائب علي شرب السجائر فامتنع الأفراد عن التدخين (تجنب للضريبة) .
أو فرض ضريبة علي أرباح الجزارة أدي التحول الجزارين إلي نشاط أخر (تجنب للضريبة) .

وتجدر الإشارة إلي أن التجنب الضريبي عمل مشروع ولا يعاقب عليه القانون الضريبي ولكن له أثر التهرب من حيث انخفاض الحصيلة الضريبية بالإضافة إلي عدم ممارسة أنشطة ربما فيها منافع اقتصادية قومية مثل فرض ضريبة علي صناعة الملابس أدت إلي إغلاق المالك للمصنع لتجنب دفع تلك الضريبة .

3- <u>نقل العبيء الضريبي :</u> هو محاولة يقوم بها الممول القانوني بعد دفع الضريبة لينقل عبئها إلي أخر وقد ينجح وقد يفشل حسب مرونات الطلب والعرض .

<u>الآثار الاقتصادية للضريبة :</u> هي رد فعل الممول الفعلي :

أي أن إذا قامت الدولة بفرض ضريبة علي منتجي الشاي ونجح هؤلاء المنتجين في رفع أسعار الشاي مما جعل المستهلكين يخفضوا من استهلاكهم من الشاي واتجاههم إلي زيادة الاستهلاك من السلع البديلة مثل البن مثل البن .

ومن الملاحظات الجديرة بالذكر علي الآثار الاقتصادية للضريبة .
1- لا تظهر الآثار الاقتصادية للضريبة إلا بعد أن تنتهي عملية نقل العبيء بالنجاح أو الفشل .
مثال ذلك : فرضت ضريبة علي أرباح الجزارين وقد حاولوا رفع أسعار اللحوم ، أو الوزن بالورق ولكنهم فشلوا في ذلك .
فأضاف الجزارين إلي محالهم شواية لحوم ⟵ (وهذه هي الآثار الاقتصادية للضريبة – شواية) .

2- أخطر الأخطاء التي يقع فيها مصمموا السياسات الضريبية في الدول النامية عدم التفرقة بين نقل عبيء الضريبة ، والآثار الاقتصادية للضريبة والتصور الخاطئ بأن أي ضريبة يمكن نقل عبئها .

*****

<u>*- الآثار الاقتصادية للضريبة - **</u>

<u> - أولا : -</u> أثر ضرائب الدخل علي المعروض من ساعات العمل وفقا لأثري الدخل والإحلال :**

***- عند فرض الضرائب علي الدخل ينخفض الدخل المتاح للممول بما يدفعه إلي زيادة ساعات العمل لتعويض الانخفاض الذي حدث في الدخل وهذا ما يطلق عليه ... أثر الدخل**

- **وفي نفس الوقت ونتيجة انخفاض تكلفة ساعات الراحة فان الممول يتجه إلي إحلال ساعات الراحة (التي أصبحت أرخص نسبيا) محل ساعات العمل . واعتمادا علي ما سبق نواجه ثلاثة احتمالات . هي كما يلي :**

الاحتمال الأول : أن يكون أثر الدخل أكبر من أثر الإحلال فيكون أثر الثمن موجب

أي أن أثر الثمن = أثر الدخل (+) + أثر الإحلال (أيضا موجب) . ولكن أثر الدخل > أثر الإحلال
وبالتالي تزيد عدد ساعات العمل . ويحدث ذلك(مع ثبات العوامل الاخري) عادة للطبقات الفقيرة ومتوسطة الدخل .

مثال توضيحي (للفهم فقط غير مقرر) :
- بفرض أن هناك أحد الأشخاص يعمل 192 ساعة في الشهر بواقع 6 ساعات عمل لليوم الواحد بأجر 10 جنيه لكل ساعة ويحصل علي أجازة أسبوعية يوم الجمعة وفرضت ضريبة علي الدخل بمعدل 20 % ونظرا للانخفاض في الدخل نتيجة فرض الضريبة اتجه هذا الشخص إلي العمل ثلاث ساعات إضافية يوميا . المطلوب حدد أثر كل من الدخل والإحلال والثمن بفرض أن تكلفة ساعة الراحة = 5 جنيه .

الدخل الشهري قبل الضريبة = 192 × 10 = 1920 جنيه .
الدخل الشهري بعد الضريبة = 1920 – (1920 × 20 %) = 1920 – 384 = 1536 جنيه .
مقدار الانخفاض في الدخل = 384 مقدار الضريبة .
قيمة ساعات العمل الإضافية الشهرية = 3 ساعات × 6 أيام × 4 أسابيع × 10 جنيه = 720 جنيه
الدخل بعد الساعات الإضافية = 1536 + 720 = 2256 جنيه شهريا
أثر الدخل = أثر الزيادة في الدخل نتيجة العمل ساعات إضافية – أثر الانخفاض في الدخل نتيجة فرض الضريبة

أثر الدخل = + 720 - 384 = + 336 جنيه

قيمة ساعات الراحة = 3 ساعات × 6 أيام × 4 أسابيع × 5 جنيه = 310 جنيه

أثر الإحلال = قيمة تكلفة ساعات الراحة التي ضحي بها لتعويض اثر الضريبة - قيمة ساعات العمل الإضافية

أثر الإحلال = (- 310) - (+ 720) = + 310 جنيه

:. أثر الدخل + 336 > أثر الإحلال + 310

ويكون أثر الثمن = أثر الدخل + أثر الإحلال = 336 + 310 = + 646 جنيه

الاحتمال الثاني : - : أن يكون أثر الإحلال أكبر من أثر الدخل فيكون أثر الثمن سالب

أي أن أثر الثمن = أثر الإحلال (+) + أثر الدخل (أيضا +) . ولكن أثر الإحلال > أثر الدخل
وبالتالي ينخفض عدد ساعات العمل . ويحدث ذلك (مع ثبات العوامل الاخري) عادة للطبقات مرتفعة الدخل .

مثال توضيحي (للفهم فقط غير مقرر) :

- بفرض أن هناك أحد الأشخاص يعمل 192 ساعة في الشهر بواقع 6 ساعات عمل لليوم الواحد بأجر 20 جنيه لكل ساعة ويحصل علي أجازة أسبوعية يوم الجمعة وفرضت ضريبة علي الدخل بمعدل 20 % ونظرا للانخفاض في الدخل نتيجة فرض الضريبة اتجه هذا الشخص إلي العمل ثلاث ساعات إضافية يوميا . المطلوب حدد أثر كل من الدخل والإحلال والثمن بفرض أن تكلفة ساعة الراحة = 35 جنيه .

الدخل الشهري قبل الضريبة = 192 × 20 = 3840 جنيه .

الدخل الشهري بعد الضريبة = 3840 – (3840 × 20 %) = 3840 – 768 = 3072 جنيه .

مقدار الانخفاض في الدخل = 768 جنيه مقدار الضريبة .

قيمة ساعات العمل الإضافية الشهرية = 3 ساعات × 6 أيام × 4 أسابيع × 20 جنيه = 1440 جنيه

الدخل بعد الساعات الإضافية = 3072 + 1440 = 4512 جنيه شهريا

أثر الدخل = أثر الزيادة في الدخل نتيجة العمل ساعات إضافية – أثر الانخفاض في الدخل نتيجة فرض الضريبة

أثر الدخل = + 1440 - 768 = + 672 جنيه

قيمة ساعات الراحة = 3 ساعات × 6 أيام × 4 أسابيع × 35 جنيه = 2520 جنيه

أثر الإحلال = قيمة تكلفة ساعات الراحة التي ضحي بها لتعويض اثر الضريبة - قيمة ساعات العمل الإضافية

أثر الإحلال = (+ 2520) – (+ 1440) = + 1080 جنيه

قيمة ساعات العمل الإضافية

∴ أثر الإحلال + 1080 < أثر الدخل + 672

ويكون أثر الثمن = أثر الدخل + أثر الإحلال = 672 + 1080 = - (408) جنيه .

<u>الاحتمال الثالث :</u> - : أن يتساوي أثر الدخل مع أثر الإحلال فيكون أثر الثمن = صفر ويبقي الوضع كما هو عليه

أي أن أثر الثمن = أثر الدخل (+) = أثر الإحلال (أيضا +) = صفر

**** <u>ثانيا :</u> أثر ضرائب الدخل علي توزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار .**

***- عند فرض الضرائب علي الدخل ونتيجة انخفاض الدخل بسبب الضريبة فان الممول أو الفرد يعيد توزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار وهنا نواجه عدد من الاحتمالات كما يلي .**

أولا : بالنسبة للطبقات الفقيرة فان الادخار لا يتأثر لأنه لا يوجد ادخار أصلا وبالتالي ينخفض الاستهلاك بمبلغ الضريبة

ثانيا : بالنسبة للطبقات مرتفعة الدخل العكس صحيح حيث يكون الميل الحدي للادخار يكون مرتفع عند تلك الطبقة فان فرض ضرائب الدخل يؤدي إلي تخفيض الادخار بدرجة أكبر من تخفيض الاستهلاك .

ثالثا : أما بالنسبة للطبقة متوسطة فان الأمر يتوقف علي حسب الهدف من الادخار علي النحو التالي .

1- **إذا كان الهدف من الادخار ترك ثروة للأولاد مثلا وتأمين مستقبلهم هنا يصبح الادخار وكأنه هدف مقدس وبالتالي ينخفض الاستهلاك بدرجة أكبر من الادخار .**
2- **أما إذا كان الهدف من الادخار والارتقاء بمستوي المعيشة فأن فرض ضرائب الدخل في هذه الحالة سوف تؤدي إلي تخفيض الادخار بدرجة أكبر من الاستهلاك .**

.....

** ملاحظات حول الأسس أو القواعد العلمية لفرض الضرائب **

***- إن تصميم النظم الضريبية القادرة علي تحقيق أهداف المجتمع لابد وأن يراعي فيها ثلاثة أسس هي كما يلي .**

1- الوظيفة 2- العدالة 3- الإمكانيات العملية المتاحة

أولا : الوظيفة : - يقصد بها أن يكون لكل ضريبة غاية محددة وهدف محدد تسعي لتحقيقه مع التركيز دائما بأن الضرائب ليست أداة لجمع الأموال .

ثانيا : العدالة :- وتشمل

1- **العدالة الأفقية : ويقصد بها معاملة الممولين المتماثلين معاملة ضريبية متماثلة .**
2- **العدالة الرأسية : ويقصد بها معاملة الممولين غير المتماثلين معاملة غير متماثلة .**

- **ونلاحظ هنا أن العدالة الأفقية الضريبية تتضمن فرض الضرائب كنسبة ثابتة في حين أن العدالة الرأسية تتم من خلال الضرائب التصاعدية (شرائح أو طبقات) .**

ثالثا : الإمكانيات العملية المتاحة: - ويقصد بها أنه عند اقتراح النظم الضريبية اللازمة والقادرة علي تحقيق أهداف المجتمع لابد وأن يتم ذلك في ضوء مراعاة إمكانيات التطبيق ، حيث يجب أن يراعي درجة الوعي الضريبي لدي الممول ، ومدي انتشارا لامية ، كما يجب الحرص دائما علي تطوير ورفع كفاءة الإدارة الضريبية (مصلحة الضرائب) وذلك لأن الإدارة الضريبية غير الكفيء تحول أحسن الضرائب إلي أسوءها . أيضا مما يوفر إمكانيات التطبيق لابد القانون الضريبي متسما بالوضوح وعدم وجود ثغرات وأن يتضمن القانون الضريبي ثواب لمن يحسن وعقاب لمن يسيء ويكون رادع لمن يهدد المال العام أيضا وبما يضمن سلامة التطبيق أن تتسم السلطة بسرعة البت في المنازعات الضريبية .

الآثار الاقتصادية للقروض العامة

أولا :- الآثار الاقتصادية للقروض العامة الخارجية

تعريفها :- هي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الأفراد والمؤسسات والحكومات الأجنبية والهيئات الدولية

ويترتب عليها وضع قوة شرائية جديدة تحت تصرف الدولة المقترضة ومن ثم زيادة الموارد الاقتصادية المتاحة .

سبب الحاجة إليها :- عدم كفاية مدخرات الدول النامية وحاجتها للعملات الأجنبية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعد القروض الخارجية سلاح ذو حدين من حيث استخدامها .....حيث

يمكن أن تكون الآثار الاقتصادية للقروض العامة الخارجية أثار ايجابية أو أثار سلبية ..... كما يلي

متي تكون للقروض الخارجية أثار سلبية؟	متي يكون للقروض العامة أثار ايجابية ؟
تحدث إذا قامت الدولة المقترضة باستخدام حصيلة القرض في استيراد سلع وخدمات استهلاكية فعلي الرغم من أن تلك الطريقة تؤدي إلي زيادة المعروض من السلع والخدمات الاستهلاكية وبالتالي تمنع ارتفاع أسعارها في السوق المحلي إلا أنه من جهة أخري سنجد أن لها أثار سلبية سيئة علي الاقتصاد القومي بما يعني ضرورة التخلي عن مثل هذه السياسة ..... حيث أن استخدام حصيلة القرض بهذه الطريقة تعني أن تلك الحصيلة قد أبيدت دون أن تنتج شيئا أي لم ينتج عنها أي زيادة في الطاقة الإنتاجية للدولة المقترضة بل نشأ التزام في نفس الوقت بتحويل جزء من الناتج القومي إلي الدولة المقرضة لعدة سنوات سدادا لأصل القرض وفوائده وهكذا يصبح القرض الخارجي عبيء مؤجل تتحمله الأجيال المعاصرة لفترة سداد القرض . وليس معني ذلك تحريم استيراد السلع الاستهلاكية بل تحريم الاقتراض الخارجي لاستيراد السلع الاستهلاكية ويجب تمويل واردات السلع الاستهلاكية من خلال تنشيط الصادرات من السلع والخدمات التي للدولة النامية فيها ميزة نسبية	أما إذا ما قامت الدولة باستخدام حصيلة القرض الخارجي في استيراد السلع الرأسمالية (مثل الآلات والمعدات الحديثة) لمشروعات التنمية الاقتصادية فان ذلك يؤدي إلي سرعة تكوين رؤوس الأموال وزيادة الطاقة الإنتاجية وبالتالي زيادة الإنتاج والعمالة في الدول المقترضة مما يؤدي إلي رفع مستوي الدخل وقد يستخدم القرض الخارجي في تمويل الصناعات المنتجة لسلع التصدير المنافسة للسلع المستوردة مما يؤدي إلي تحسين مركز ميزان المدفوعات وتوفير فائض من العملات الصعبة وبالإضافة إلي ذلك فان الاقتراض من الخارج غالبا ما يؤدي إلي زيادة حجم التبادل التجاري مع الدول المقرضة

أولا :- الآثار الاقتصادية للقروض العامة الداخلية:

تعريفها :- هي القروض التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في إقليمها بغض النظر عن المصدر الحقيقي للأموال . وهنا يجب التميز بين حالتين للقروض الداخلية هما

1- القرض العام الداخلي الحقيقي 2- القرض العام الداخلي الزائف

وسوف نوضحهما فيما يلي .

القرض العام الداخلي الحقيقي	القرض العام الداخلي الزائف
وهو عبارة عن تنازل اختياري من بعض الوحدات الاقتصادية في المجتمع عن جزء من دخولهم الحالية أو جزء من القوة الشرائية التي يمتلكوها حاليا إلي القطاع	هو قيام الدولة بالاقتراض من البنك المركزي أو البنوك التجارية وهنا فان النظام المصرفي يقوم بخلق قوة شرائية جديدة لم تكن موجودة من قبل وتحويلها إلي الدولة بدون

العام نظير التزام الحكومة بدفع تيار من الدخل في صورة فوائد في السنوات القادمة ورد أصل القرض عندما يحين أجل السداد ومثال ذلك الاقتراض من الأفراد والشركات والمؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين .	أن يترتب علي ذلك أي استقطاع من الدخول والثروات الحالية لوحدات المجتمع ومن الطبيعي أن يترتب علي تلك القوة الشرائية زيادة كمية النقود ليس فقط بقيمة أصل القرض ولكن أيضا بقيمة المضاعفات ولذلك يطلق عليه القرض الزائف لأن البنك يقوم بشراء السندات الحكومية نظير إيداع قيمتها في حساب الحكومة بالبنك المركزي وتتعهد الدولة برد أصل القرض ودفع فوائده أي أن كافة الجوانب الصورية أي المظهرية لعقد القرض متوافرة ولكنه قرض زائف لأنه في جوهره لا يعد سوي عملية مقنعة لزيادة كمية النقود . (طبع أوراق نقدية)

- هذا وسوف نستكمل هذا الفصل من خلال الأسئلة التالية .

وضح العبارات التالية ؟

1- السياسة الائتمانية العامة من وجهة نظر الإسلام ؟

ج-
1- الإسلام لم يحرم القرض أو الاقتراض ولكنه حرم الربا أو ما نسميه فوائد القروض .
2- الربا هو أي مبلغ زائد عن أصل القرض يستوي في ذلك أقل القليل مع أكثر الكثير .
3- إن حكمة تحريم فوائد القروض الاستهلاكية تكمن في عدم استغلال حاجة المسلم وتحميله ما لا يطيقه .
4- تتمثل حكمة تحريم فوائد القروض الاستثمارية في تحقيق العدالة والتنمية في الإسلام .
5- إن قصد الإسلام من تحريم فوائد القروض الاستثمارية يتمثل في تحقيق المشاركة في الأرباح والخسائر وعدم خلق طبقة عاطلة تعيش علي فوائد القروض .

2- إن السياسة الائتمانية المثلي عند الكلاسيك هي الامتناع عن الاقتراض والإسراع بسداد القروض القائمة ؟

العبارة صحيحة للأسباب التالية : يري الكلاسيك
1- يؤدي القرض العام إلي تحويل أموال القطاع الخاص إلي القطاع العام حيث يتم تبديدها في نفقات عامة غير منتجة
2- تؤدي القروض العامة إلي زيادة العبيء الضريبي الذي يجب أن يخصص لتسديد نفقات خدمة الدين .
3- إن القروض العامة سوف تشجع علي قيام الحكومات العابثة التي لا تقدر المسئولية .

3- الآثار الاقتصادية للقروض العامة الخارجية ؟

1- يترتب علي هذا النوع من القروض وضع قوة شرائية جديدة تحت تصرف الدولة المقترضة وبالتالي زيادة الموارد الممكن استخدامها فورا .
2- إذا استخدم القرض الخارجي في شراء سلع استهلاكية فمن المؤكد أن يصبح عبيء مؤجل تتحمله الأجيال القادمة .
3- إذا استخدم القرض الخارجي في استيراد السلع اللازمة للتنمية أو تمويل صناعات التصدير أو السلع المنافسة للسلع المستوردة سوف يكون له أثره علي التنمية الاقتصادية .

4- الآثار الاقتصادية للقروض العامة الداخلية ؟

1- في ظل القرض الحقيقي تزداد كمية النقود المتوافرة للحكومة بمقدار النقص الذي حدث في كمية النقود بحوزة الأفراد والمؤسسات غير المصرفية بحيث تبقي كمية النقود في المجتمع كما هي .
2- يطلق علي القرض الذي تحصل عليه الدولة من البنك المركزي أو البنوك التجارية لفظ القرض الزائف أو الصوري

وينتج عنه أثار تضخمية .
5- إذا استخدمت الحكومة حصيلة القرض الداخلي الحقيقي في شراء سلع وخدمات استهلاكية في اقتصاد يتوافر فيه بعض الموارد العاطلة فان الطلب الفعال يزداد؟
العبارة صحيحة للأسباب التالية : 1- إن إنفاق الأفراد علي السلع والخدمات الاستهلاكية لم يتأثر نتيجة عقد القرض . 2- إن امتلاك الأفراد للسندات يشعرهم بالثراء فيميلوا إلي زيادة إنفاقهم . 3- زيادة النفقات الحكومية الاستهلاكية نتيجة توجيه حصيلة القرض إلي شراء سلع استهلاكية .مما يؤدي لزيادة الدخل القومي .
6- الآثار الاقتصادية للقرض الداخلي الزائف .
1- إن الآثار الاقتصادية ما هي إلا الآثار الاقتصادية لزيادة كمية النقود 2- تتوقف الآثار الاقتصادية لهذا القرض علي مستوي التوظف ومدي مرونة الجهاز الإنتاجي . 3- إن مجرد وجود بعض الموارد العاطلة لدي المجتمع لا يعد مبررا كافيا للالتجاء لهذا النوع من القروض فالأمر يتوقف علي مدي مرونة الجهاز الإنتاجي . 4- إذا كانت موارد المجتمع الاقتصادية مستغلة بأقصى طاقة ممكنة في اقتصاد يسوده التوظف الكامل أو كان الجهاز الإنتاجي يتميز بوجود اختناقات فمن المؤكد حدوث ارتفاع دائم ومستمر في الأسعار .
7- إلي ماذا يؤدي التضخم الذي ينشئ عن الالتجاء إلي القرض الداخلي الزائف .
1- إعادة توزيع الدخول في صالح أصحاب الدخول المتغيرة وفي غير صالح أصحاب الدخول الثابتة بما يخل بالعدالة الاجتماعية . 2- هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج وعدم إقبال رؤوس الأموال الأجنبية علي الاستثمار في الداخل
8- الآثار الاقتصادية لفوائد القروض الداخلية ؟
1- تتوقف تلك الآثار علي مصدر الأموال التي تدفع منها الفوائد وعلي كيفية استخدام حملة السندات لتلك الأموال . 2- إذا زاد التصاعد الضريبي ودفع من حصيلته فوائد القروض وكان معظم حملة السندات من أصحاب الدخول الصغيرة فسوف يحدث تحسين في بداية توزيع الدخول وتقليل الفوارق بين الطبقات والعكس صحيح إذا كان حملة السندات كن أصحاب الدخول الكبيرة . 3- إذا تم سداد الفوائد من الإصدار النقدي وقام حملة السندات بإنفاق ما حصلوا عليه من فوائد فسوف تحدث نفس الآثار الاقتصادية للقرض الزائف .
9- يتضح من دراستنا لمفهوم عبيء القروض العامة الداخلية ؟
1- إذا تم تعريف عبيء القرض بأنه مقدار السلع والخدمات التي حرم المجتمع منها نتيجة عقد القرض فسوف يتحمل الجيل القادم عبيء القرض . 2- إذا تم تعريف عبيء القرض بأنه الضرائب الإضافية التي تفرض لسداد القرض وفوائده فسوف يكون القرض عبيء تتحمله الأجيال المعاصرة 3- إذا كانت الآثار الايجابية للقرض تفوق الآثار السلبية فلن يكون هناك عبيء للقرض . 4- إن عبيء القرض لابد أن يتحمله الجيل الذي عاصر القرض .

عجز الموازنة العامة

- أولا :- المفاهيم المختلفة لعجز الموازنة :-

1- المفهوم الأول : المفهوم التقليدي :- يتمثل عجزا لموازنة وفقا لهذا المفهوم في الفارق بين المصروفات والإيرادات الحكومية ..... ويعيب هذا المفهوم أنه مفهوم ضيق حيث يحصر عجز الموازنة في عجز الحكومة المركزية . ..... أن هذا المفهوم لا يعطي صورة شاملة وواضحة عن حجم العجز الكلي .

2- المفهوم الموسع للعجز :- يتمثل عجزا لموازنة وفقا لهذا المفهوم في جملة الفرق بين إيرادات الحكومة والقطاع العام من جهة وجملة مصروفات كافة الأجهزة الحكومية من جهة أخري وهذا الفارق يتم تمويله بالاقتراض الجديد ومن هذا المفهوم نستنتج ما يلي :

- يعرف عجز الموازنة في ظل هذا المفهوم بالعجز الموحد للقطاع العام .

- يأخذ هذا المفهوم في اعتباره كل إيرادات ومصروفات الحكومة المركزية والحكومات المحلية والهيئات اللامركزية والقطاع العام .

3- المفهوم الثالث : العجز الأساسي :- يعتمد هذا المفهوم علي استبعاد مدفوعات الفوائد المستحقة علي الديون ، وذلك من المصروفات الحكومية وذلك استنادا إلي أن هذه الفوائد تعد نتيجة لأوجه العجز في سنوات سابقة وليست نتيجة النشاط المالي الجاري للحكومة ..... ويأخذ علي هذا المفهوم ما يلي

1- استبعاد احد العناصر الهامة لعجز الموازنة خاصة في الدول النامية وهي مدفوعات الفوائد والتي تعد عبئا جسيما

2- أن هذا المفهوم يتحيز إلي الدول الدائنة لأنه يؤدي إلي تحقيق ميزان ايجابي مما يتيح الفرصة لسداد ولو جزء من الفوائد للدين الجاري .

المفهوم الرابع :- العجز التشغيلي : ويعرف العجز وفقا لهذا المفهوم بأنه متطلبات اقتراض الحكومة والقطاع العام مطروحا منه قيمة الفوائد المدفوعة علي الديون المستحقة علي الحكومة والقطاع العام والتي تأخذ في الاعتبار معدلات التضخم السائدة . بمعني تعويض الدائنين عن الخسائر التي تلحق بهم نتيجة ارتفاع الأسعار وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للنقود

المفهوم الخامس : العجز الهيكلي : يتمثل عجزا لموازنة وفقا لهذا المفهوم في انحراف معدلات نمو الإيرادات العامة عن مواكبة معدلات نمو النفقات العامة بصورة دائمة وغير عارضة أو مؤقتة .

وسوف نستكمل موضوع عجز الموازنة من خلال الأسئلة التالية :

س 1- اذكر باختصار أهم أسباب ومقومات ظهور عجز الموازنة العامة في الدول النامية ؟

ج- ترجع أسباب عجز الموازن إلي سببين رئيسين هما

1- تزايد معدلات نمو النفقات العامة

2- تباطؤ معدلات نمو الإيرادات العامة

وترجع مقومات تلك الأسباب إلي ما يلي

أولا:مقومات تزايد معدلات نمو النفقات العامة

1- زيادة نسبة الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية نتيجة الزيادة السكانية (تعليم – صحة –إسكان –الخ)

2- الزيادة الكبيرة في نسبة الإنفاق العام الموجه لقطاع الدفاع .

3- التزايد الملموس في نسبة الإنفاق العسكري إلي إجمالي الناتج المحلي في منطقة الشرق الأوسط بسبب الصراع العربي الإسرائيلي .

4- انتشار ظاهرة العمالة الحكومية (العملين بالحكومة المركزية)

ثانيا : مقومات تباطؤ معدلات نمو الإيرادات العامة .

1- انخفاض نسبة الحصيلة الضريبية إلي إجمالي الناتج القومي في الدول النامية .

2- زيادة الوزن النسبي للضرائب غير المباشرة (وسبب ذلك انخفاض حجم النشاط الاقتصادي وبالتالي انخفاض الضرائب المباشرة مما يؤدي إلي ارتفاع الأسعار نتيجة نقل عبيء الضريبة الغير مباشرة)

3- تعاظم أهمية الضرائب علي قطاع التجارة الخارجية (انخفاض الصادرات وتقلب الأسعار والطلب عليها في الأسواق العالمية .

أسباب علاج عجز ميزانية الدولة

وسوف نستعرض ها الموضوع من خلال الأسئلة التالية

س 1 – تتعدد الأساليب التي يمكن أن تلجأ إليها الدولة من أجل علاج مشكلة عجز الموازنة ..... أشرح ذلك ؟
ج- عادة تلجأ الدول إلي أسلوبين فتستخدم أحدهما أو كلاهما لعلاج عجز الموازنة وهما :- **1- <u>الأسلوب الأول</u> (زيادة الإيرادات العامة) ويتم ذلك عن طريق فرض المزيد من الضرائب وزيادة الرسوم مقابل الخدمات العامة وزيادة الثمن العام الذي تتقاضاه الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة والالتجاء إلي القروض العامة بما في ذلك الإصدار النقدي .** **2- <u>الأسلوب الثاني</u> :- يتمثل في العمل علي تخفيض الإنفاق العام .**

س 2 – قارن بين ميزانية الاعتمادات والبنود وميزانية الأداء ؟	
ميزانية الاعتمادات والبنود	**ميزانية الأداء**
<u>تعريفها</u> :- تتمثل في الجمع في تقسيمات الميزانية بين التقسيم الإداري والنوعي ، حيث يتم تقسيم كلا من النفقات العامة والإيرادات العامة <u>إداريا</u> حسب الجهات الحكومية (الهيكل الإداري أو التنظيمي للدولة) التي تقوم بالإنفاق وتحصيل الإيرادات (أي تحديد مراكز المسئولية) ونوعيا حسب السلع والخدمات التي يتم اقتنائها (جانب النفقات) وحسب أنواع الإيرادات إلي يتم تحصيلها **هدفها :- تحقيق الرقابة المالية علي إيرادات ونفقات الدولة.** **<u>مزاياها</u> :** **1- التصدي لعجز الميزانية الناشئ عن الإسراف في استخدام المال العام .** **2- التصدي لعجز الموازن الناشئ عن المبالغة في تقدير أوجه الإنفاق .(حيث تعمد بعض الجهات الحكومية إلي الإسراف في إنفاق الاعتمادات لديها سعيا لاستنفاذها كمبرر للحصول علي اعتمادات أكبر في السنوات التالية)** **3- تحديد البنود التي يمكن ضغطها دون الأضراربالاهداف التي لها أهمية نسبية أكبر .** **<u>العيوب</u> :-** **1- هذه الميزانية توضح ما سوف يتم إنفاقه دون أن توضح نتائج هذا الإنفاق.** **2-من الصعب تحديد تكاليف البرامج التي يشترك في تنفيذها عدد من الوحدات .** **3- اختلاف البعد الزمني لميزانية الاعتمادات (تعد عن سنة) والبعد الزمن لعملية التخطيط الاقتصادي(متوسط وطويل الأجل)** **4- ينتج عنها تباين شديد بين تقديرات الميزانية والأرقام الفعلية التي تتضمنها الحسابات الختامية .** **5- تأخير تنفيذ الأعمال التي انتهي اعتمادها في الوقت الذي يتوفر لدي بعض الجهات التنفيذية الاخري فوائض في أبواب وبنود أخري ويتعمد إنفاقها خشية تخفيضها في العام التالي .**	**<u>تعريفها</u> :- هي عبارة عن ميزانية أصغر الوحدات التنفيذية التي تقوم بعدد من الأنشطة يمثل كل منها جزء من البرنامج.** **<u>هدفها</u>:- تحقيق الكفاءة وليس الفاعلية في تخصيص الموارد .** **<u>مضمونها وتقسيماتها</u>:- وفقا لتوصيات لجنة ترافت عام 1920 .** **1- ضرورة اعتماد الميزانية علي أساس الوظائف والبرامج .** **2- تعديل الهيكل التنظيمي للحكومة باعتبار ذلك من أهم متطلبات تطبيق ميزانية الأداء .** **3- دعوة الحكومة إلي الاهتمام بالكفاءة في انجاز البرامج والمشروعات .** **4- تعديل ميزانية الحكومة الفيدرالية بحيث يتم التبويب في صورته الجديدة علي أساس الوظائف والأنشطة والمشروعات .** **<u>خطوات تطبيق ميزانية الأداء فيما يلي :-</u>** **1- تقسيم عمليات الحكومة إلي برامج وأنشطة .** **2- تحديد مقاييس الأداء .** **3- إعداد تقارير الأداء .**

س 3- فرق بين المصطلحات الآتية . 1- ميزانية الأداء 2- ميزانية البرامج 3- ميزانية البرامج والأداء.

1- ميزانية الأداء :- تمثل ميزانية مكونات البرامج من أنشطة ومشروعات وأعمال ومهام وتعد بهدف تحقيق كفاءة التنفيذ فالتركيز هنا علي الوظيفة الإدارية وليس علي الوظيفة التخطيطية .
2- ميزانية البرامج :- هي تساوي مجموع ميزانيات الأداء المعدة عن مكونات البرامج وبالتالي فهي تعبر عن مستوي تنظيمي أكبر من المستوي الذي تعد عنه ميزانية الأداء .
3- ميزانية البرامج والأداء (التخطيط والبرمجة والموازنة):- هي المرحلة التي تم فيها الدمج بين التخطيط والميزانية

س 4- قارن بين ميزانية التخطيط والبرمجة وميزانية الأساس الصفري ؟

ميزانية التخطيط والبرمجة	ميزانية الأساس الصفري
تعريفها :- هي الأسلوب الذي يوجه اهتمام المخططين بالوحدات الإدارية العليا إلي اتخاذ القرارات لتحديد الأهداف القومية وأولويتها . **هي تمثل مرحلة ظهور الوظيفة التخطيطية للميزانية العامة – التخطيط من خلال الميزانية بهدف تأكيد فاعلية تخصيص الموارد لأن فعالية تخصيص الموارد كانت مفقودة في ظل مرحلتي الوظيفة الرقابية (ميزانية الاعتمادات) والوظيفة الإدارية (ميزانية الأداء)** **ملامح ميزانية التخطيط والبرمجة :** **1- يتم إعداد هذه الميزانية علي مستوي الوحدات الإدارية في قمة الهيكل التنظيمي ، وليس علي مستوي الوحدات التنفيذية .** **2- تنتهج هذه الميزانية التخطيط متوسط وطويل الأجل** **3- تهدف هذه الميزانية إلي تأكيد فعالية تخصيص الموارد وليس كفاءة تنفيذ البرامج .** **4- أن أساس تخصيص الموارد هو البرامج بغض النظر عن الخطوط التنظيمية للهيكل الإداري .** **خطوات ملامح ميزانية التخطيط والبرمجة :** **1- تحديد الأهداف القومية بصورة دقيقة وبصفة مستمرة** **2- مراعاة أساليب التحليل المنظم لاختبار الأهداف ذات الألوية .** **3- البحث عن أنسب الوسائل وأكفأها لتحقيق الأهداف .** **4- القيام بتخطيط الإنفاق بمعرفة منافع برامج التنفيذ وتكاليفها وإعداد ميزانية البرامج لعدد السنوات.** **5- قياس مستوي أداء البرامج لمعرفة أن كل مبلغ قد أنفق علي الأنشطة المكونة له .**	**مفهومها :- أن أساس تخصيص الإنفاق العام وفقا للأساس الصفري هو مقدار المخرجات المتوقعة من كل برنامج بغض النظر عن كونه جديدا أو قائما . ولا تعني ميزانية الأساس الصفري من الناحية العملية إعادة تقييم كافة البرامج القائمة بدءا من الصفر أي كأنها غير قائمة فإنما المقصود بما يتفق وفعالية تخصيص الموارد من ناحية وإمكانية التطبيق من ناحية أخري ، هو إعادة تقييم بعض البرامج وليس كل البرامج القائمة علي فترات وليس سنويا وليس من الصفر وإنما يتم تقييم البرامج عند مستويات مختلفة من الإنفاق قد تقل أو تساوي أو تزيد عن مستوي الإنفاق الحالي .** **تعريفها :- هي أداة تهدف إلي تحقيق المزيد من الكفاءة في استخدام الموارد المحدودة لتحقيق أهداف محددة بحيث يتم صياغة الأهداف في صورة قدر معين من المخرجات مع تحديد المدخلان اللازمة لتحقيقها علي أن يتم اختيار أفضل برامج تحقيق الأهداف مع تحديد مستويات بديلة للإنفاق بحيث لا يقتصر الاختيار بين البدائل ذات الإنفاق الأقل .** **خطوات تطبيق ميزانية الأساس الصفري :** **1- تحديد وحدات القرار** **2- إعداد حزم القرارات** **3- مراجعة حزم القرارات وتنفيذها** **الخلاصة :-** **مدخلات ميزانية الأساس الصفري هي مخرجات ميزانية التخطيط والبرمجة وتأكيدها علي جوهر ميزانية الأداء وتحقيقها لرقابة المسئولية وفقا لميزانية الاعتمادات سوف تمكن من الوفاء بالجزء الأكبر من متطلبات ترشيد الإنفاق العام .**

انتهت المادة